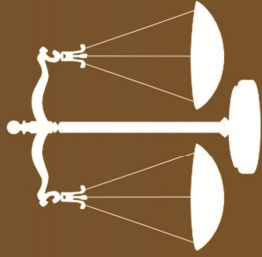




السلطة الوطنية الفلسطينية
المجلس التشريعي الفلسطيني
الفصل التشريعي الثاني
(2006-2010)

القوانين الفلسطينية



هاتف : 2827027 فاكس : 2827037
بريد الكتروني : plc@gov.ps
موقع الكتروني : www.plc.gov.ps

فهرس المحتويات

م	العنوان	الصفحة
1.	قانون رقم (6) لسنة 2006 بشأن تقديم مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية لسنة 2006م	7
2.	قانون رقم (7) لسنة 2006م بتعديل القانون رقم (6) لسنة 2006م بشأن تقديم مشروع الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية	10
3.	قانون حق العودة للاجئين الفلسطينيين رقم (1) لسنة 2008م	13
4.	قانون تحريم وتجريم التنازل عن القدس رقم (2) لسنة 2008م	17
5.	قانون رقم (3) لسنة 2008م معدل لقانون الأحوال المدنية رقم (2) لسنة 1999م	21
6.	قانون القضاء العسكري رقم (4) لسنة 2008م	25
7.	قانون رقم (5) لسنة 2008م معدل للقانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة	60
8.	قانون حماية المقاومة رقم (6) لسنة 2008	64
9.	قانون بشأن رسوم جوازات السفر الفلسطينية رقم (7) لسنة 2008م	68
10.	قانون رقم (8) لسنة 2008 بشأن الجريدة الرسمية الفلسطينية" الوقائع الفلسطينية"	73
11.	قانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة 2008م	79
12.	قانون رقم (1) لسنة 2009 معدل لقانون الأحوال الشخصية	102
13.	قانون المعهد العالي للقضاء الفلسطيني رقم (2) لسنة 2009م	105
14.	قانون رقم (3) لسنة 2009 معدل لقانون العقوبات رقم (74)	114

لسنة 1936	
118	15. قانون رقم (4) لسنة 2009 معدل لقانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001
121	16. قانون رقم (5) لسنة 2009 معدل لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (6) لسنة 1998 وتعديلاته
124	17. قانون الموازنة العامة الاستثنائية للسلطة الوطنية الفلسطينية رقم (6) للسنة المالية 2009
130	18. قانون "هيئة حقوق أسر الشهداء" رقم (7) لسنة 2009
137	19. قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010 رقم (1) لسنة 2010
146	20. تعديلات بشأن قانون الموازنة العامة لسنة 2010
154	21. قانون تنظيم الهيئات الرياضية رقم (2) لسنة 2010
177	22. قرار بقانون رقم (1) لسنة 2006م بشأن موعد اقتراع أفراد الشرطة وقوى الأمن
180	23. قرار بقانون رقم (4) لسنة 2006م بشأن تعديل قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005

المقدمة

لم يعد هنالك مجال للشك بأن الوضع الفلسطيني الراهن، وخاصة بعد التجربة الديمقراطية الرائدة التي حققها شعبنا في الانتخابات التشريعية يوم 25/1/2006م، يتعرض لأبشع مخطط تأمري منذ النكبة الأولى وحتى اليوم.

فما نواجهه اليوم يتعدى حدود المواقف السياسية المجردة إلى وجود مخطط إسرائيلي لوأد الحلم الفلسطيني في بناء نظام سياسي حقيقي يتولى زمام مبادرة الدفع باتجاه التحرر الوطني والبناء الداخلي في آن واحد، وإجهاض التجربة الديمقراطية الأنبيل والأنصع في تاريخ المنطقة بأسرها، وإتيان كل ما من شأنه تغيير عناصر المعادلة الداخلية التي أفرزتها صناديق الاقتراع.

لذا لم يكن مستغرباً أن تعتمد إسرائيل إلى ضرب أسس الديمقراطية ومرتكزاتها، ومحاولة طمس نتيجها، وامتهان شخصها وإفرازاتها.

وفي هذا السياق يبدو أن استهداف المؤسسات السياسية الفلسطينية، وعلى رأسها المجلس التشريعي الفلسطيني، أصبح واضحاً جلياً لا يحتاج إلى كثير شرح أو تبيان، فقد تواطأ على ذلك حلف آثم جمع أطرافاً متعددة ابتغاء تحقيق مصلحة مشتركة تتساق مع المصلحة الإسرائيلية والأمريكية، ولا تمت لمصلحة شعبنا وقضيته بصلة.

وعليه فقد اختطفت إسرائيل أكثر من أربعين نائباً بهدف شل عمل المجلس وخطط أوراقه، وسلب حق الأغلبية لكتلة التغيير والإصلاح فيه، إلا أن المجلس أبى إلا أن يواصل رسالته التليدة، ويضطلع بواجباته المجيدة إزاء شعبنا وقضيته العادلة، فكان العمل والبذل والعطاء رغم العراقيل والمعوقات كافة التي حاولت طمس الجهد المبارك، وحجب الإشعاع الوطني الأصل الذي يشرق من قبة المجلس وجناباته وباحاته المختلفة.

وهكذا استمر المجلس في عمله التشريعي والرقابي بكل همة وعزم واقتدار، وشق طريقه في اتجاهات عمله المرسومة، لا ييالي بمزايدة المزايدين أو استتلاف

المستتكفين، حتى أفرغت طائرات الحقد الإسرائيلية مكنونات عنصريتها وفاشيتها الغيضة في جدرانه الشامخة إبان حرب الفرقان، ليتحول مقر المجلس أثراً بعد عين بتاريخ 2009/1/1م، ويغدو كومة من الركام والأنقاض، كما أقدمت إسرائيل على اغتيال النائب الشهيد سعيد صيام وعشرة من أهله وجيرانه بثلاثة صواريخ من طائرات إف 16 لكن الهدف الإسرائيلي بشلّ عمل المجلس لم يتحقق، فقد نهض المجلس من جديد، واستجمع أركان عزمه وإرادته، وبأشرف أعماله دون أي انقطاع، في تحدٍّ لكل أشكال العقبات وألوان المعوقات التي تنتصب في وجهه يوماً بعد يوم.

إن المجلس التشريعي هو مؤسسة وطنية صرفة ذات أهداف وطنية سامية ونبيلة تستعلي على كل السافساف الفئوية والصغائر الحزبية، وترتفع على كل ما من شأنه الإضرار بالمصالح الوطنية، فهو يمثل مجموع الشعب بأطيافه وشرائحه وتوجهاته كافة، ويتمثّل همومه وآماله وطموحاته، ويتبنّى معالجة مشكلاته وقضاياها كافة، مما يستوجب أن يبقى بعيداً عن دائرة المناكفات الحزبية والسجلات السياسية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، ولا تسهم إلا في مزيد من التدابر السياسي والتأزيم الوطني.

وها نحن اليوم نسجل فخراً واعتزازاً بمسيرة المجلس الطيبة المباركة، ونضع بين يدي أبناء شعبنا ومؤسساته الرسمية والشعبية حصاد عمل المجلس التشريعي من إقرار للقوانين على امتداد أعوامه الأربعة الماضية، والتي حفلت بالكثير من الجهد المتواصل والعطاء الفياض.

فقد أنجز المجلس خلال أعوامه الأربعة الأخيرة الكثير؛ حيث أتمّ وظيفته التشريعية عبر إقرار عشرين قانوناً.

ونحن إذ نقدم إلى هذه الإنجازات التشريعية المغموسة بالعرق والدم والتضحيات، فإننا نأمل أن تشكل مدخلاً لاستعادة وحدتنا الوطنية، وترميم بيتنا الفلسطيني الداخلي، وتغليب انحيازنا للمصلحة الوطنية العليا عما سواها من مصالح

جزئية أو مكاسب ضيقة أو مرامٍ صغرى، والاستعلاء على كل الخلافات والتناقضات
الثوية، فهدفنا بناء موقف فلسطيني موحد وإستراتيجية فلسطينية صلبة في مواجهة
المخططات الإسرائيلية والتحديات الخارجية.

د. أحمد محمد بحر

النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي

المجلس التشريعي الفلسطيني

قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية لسنة 2006م*

---

* نشر في العدد الخامس والستون من الوقائع الفلسطينية

قانون رقم (6) لسنة 2006
بشأن تقديم مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية
لسنة 2006م

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته، لاسيما المادة (41) منه،
وعلى القانون رقم (7) لسنة 1998م بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية،
وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ 2006/3/29م،
وباسم الشعب العربي الفلسطيني،
أصدرنا القانون التالي

مادة (1)

استثناء مما ورد في المواد (3)، (4)، (31) من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998م يعمل بموجب أحكام هذا القانون بما يلي:

1- يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون موازنة 2006 إلى المجلس التشريعي حتى تاريخ 2006/5/31م. 2- يكون لوزارة المالية سلطة تحصيل الإيرادات وفق الآليات والشروط والمعدلات المنصوص عليها في التشريعات المرعية، ويستمر الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة 12/1 (واحد من اثني عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية المنصرمة بحد أقصاه تاريخ 2006/6/30م.

مادة (2)

تسري أحكام هذا القانون على تقديم مشروع قانون موازنة 2006م حصراً ولمرة واحدة.

مادة (3)

على الجهات المختصة كافةً فيما يخصّ هـ- تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة غزة بتاريخ: 2006/3/29 ميلادية.

الموافق: 29/ صفر 1427 هجرية.

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون معدل لقانون مشروع الموازنة العامة للسلطة الوطنية
الفلسطينية*

---

* نشر في العدد السادس والستون من الوقائع الفلسطينية

قانون رقم (7) لسنة 2006م بتعديل القانون رقم (6) لسنة 2006م
بشأن تقديم مشروع الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،
بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته لاسيما المادة (41) منه،
وعلى القانون رقم (7) لسنة 1998م بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية،
وبناء على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ 2006/05/31م،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،
وباسم الشعب العربي الفلسطيني،
أصدرنا القانون التالي:

مادة (1)

تستبدل المادة (1) من قانون رقم (6) لسنة 2006م بشأن تقديم مشروع الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية لسنة 2006م لتصبح على النحو التالي؛ استثناءً مما ورد في المواد (3) و(4) و(31) من قانون الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998م بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية يعمل بموجب أحكام هذا القانون بما يلي:

1. يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون موازنة (2006) إلى المجلس التشريعي حتى تاريخ 2006/09/01.

2. يكون لوزارة المالية سلطة تحصيل الإيرادات وفق الآليات والشروط والمعدلات المنصوص عليها في التشريعات المرعية ويستمر الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة (12/1) (واحد من اثني عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية المنصرمة بحد أقصاه تاريخ 2006/12/31.

مادة (2)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (3)

على الجهات المختصة كافة -كلّ فيمليخصّ ه- تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2006/6/22 ميلادية.

الموافق: 26/جمادى الأولى/1427 هجرية.

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون حق العودة للاجئين الفلسطينيين*

---

* نشر في العدد الثالث والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون حق العودة للاجئين الفلسطينيين رقم (1) لسنة 2008م

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،

بعد الاطلاع على القانون الأساسي وتعديلاته، لاسيما المادة (41) منه،

وبعد الاطلاع على النظام الداخلي للمجلس التشريعي، لاسيما المادة (71) منه،

وبناء على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ 2007/11/22،

وبعد الاطلاع على كتاب الإحالة الصادر عن المجلس التشريعي لرئيس السلطة

الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2007/12/8م،

باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،

أصدرنا القانون التالي:

مادة (1)

تعاريف

يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة علي خلاف ذلك:

اللاجئ الفلسطيني: هو كل فلسطيني حال و/أو يحول الاحتلال الصهيوني دون تمتعه و/أو ذريته بحق الإقامة الدائمة في بلده الأصلية من فلسطين التاريخية ، وبكامل حقوق المواطنة فيها، دون النظر إلى تاريخ بدء حرمانه من هذا الحق، أو طريقة حرمانه باللجوء أو النزوح أو التهجير أو الطرد أو الإبعاد أو التغيب أو التجنيس أو المنع أو استخدام أي وسيلة تحرمه من حقه في العودة.

حق العودة للاجئ الفلسطيني: هو حق عودة اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين داخل أو خارج فلسطين إلى ديارهم وأماكنهم وحقوقهم في أي بقعة من فلسطين التاريخية وتعويضهم عن أي أضرار معنوية أو مادية لحقت و/أو تلحق و/أو ستلحق بهم

وبذريتهم و/أو بأموالهم وديارهم وحقوقهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة جراء اللجوء وحتى العودة.

مادة (2)

حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم وتعويضهم عما لحق بهم من معاناة هو حق ثابت ومقدس لا مساومة عليه ولا مقايضة به وهو خارج نطاق الاجتهاد أو التفسير أو الاستفتاء.

مادة (3)

حق العودة هو حق طبيعي فردي وجماعي مدني وسياسي ينتقل من الآباء إلى الأبناء ولا يسقط بمرور الزمن أو بالتوقيع على أية اتفاقية، ولا يجوز التصرف به أو التنازل عنه بأي وجه كان.

مادة (4)

أ- يتحمل الاحتلال الصهيوني كامل المسؤوليات السياسية والقانونية والإنسانية والأخلاقية عن معاناة الشعب الفلسطيني وعدم الاعتراف بحقه في تقرير مصيره.

ب- تتحمل بريطانيا المسؤولية التاريخية عن معاناة الشعب الفلسطيني.

ج- يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية الكاملة عن رفع وإزالة هذه المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

د- للفلسطينيين الحق في مقاضاة الاحتلال الصهيوني وكل من تسبب في معاناة الشعب الفلسطيني ومطالبتهم بالتعويض عما لحق بهم من أضرار مادية أو معنوية.

مادة (5)

لا يجوز توطين اللاجئين الفلسطينيين أو تهجيرهم كبديل عن حق العودة.

مادة (6)

كل من يخالف أحكام هذا القانون يعد مرتكباً لجريمة الخيانة العظمى وتقع بحقه كافة العقوبات الجنائية والمدنية المقررة لهذه الجريمة.

مادة (7)

يلغى كل ما يتعارض وأحكام هذا القانون ويقع باطلاً كل تشريع أو اتفاق ينتقص من حق العودة أو يخالف أحكام هذا القانون.

مادة (8)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به فور صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 8 / 1 / 2008 ميلادية.

الموافق: 29/ ذو الحجة/1429 هجرية.

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون تحريم وتجريم التنازل عن القدس*

---

* نشر في العدد الثالث والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون تحريم وتجريم التنازل عن القدس رقم (2) لسنة 2008م

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،
بعد الاطلاع على القانون الأساسي وتعديلاته، لاسيما المادة (41) منه،
وعلى قانون العاصمة رقم (4) لسنة 2002،
وعلى قانون العقوبات الفلسطيني وتعديلاته،
وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، لاسيما المادة (71) منه،
وبناء على ما أقره المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2008/2/19م،
وبعد الاطلاع على كتاب الإحالة الصادر عن المجلس التشريعي لرئيس السلطة
الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2008/3/10م،
باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،
أصدرنا القانون التالي:

مادة (1)

- 1- القدس أرض فلسطينية عربية إسلامية بحدودها المعروفة في أواخر عهد الخلافة العثمانية.
- 2- لا يعتد بأي تغيير طرأ أو يطرأ على تلك الحدود بفعل الاحتلال يمس بحقوق الشعب الفلسطيني أو ينتقص منها.

المادة (2)

القدس بحدودها وآثارها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية وقف على الأجيال الفلسطينية والعربية والإسلامية.

مادة (3)

يُهرؤءُ جرم ويقع باطلاً بطلاناً مطلقاً أي تصرف أو تفريط أو تنازل أو مقايضة أو مساومة لمصلحة الاحتلال على أي جزء من القدس ، وبأيّ وجه كان، ويبقى ذلك خارج نطاق التفاوض والاستفتاء.

مادة (4)

أ- كل من يتصرف أو يفرط أو يتنازل أو يقايض أو يساوم لمصلحة الاحتلال على أي جزء من القدس يعد مرتكباً لجريمة الخيانة وتقع بحقه أشد العقوبات الجنائية والمدنية المقررة لهذه الجريمة ولا تسقط بالتقادم مهما طال الزمن.

ب- لا يعد هذا القانون مجيزاً بمفهوم (المخالفة) للتنازل عن أي جزء من فلسطين التاريخية.

مادة (5)

يلغى كل ما يتعارض وأحكام هذا القانون.

مادة (6)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به فور صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 10 / 4 / 2008 ميلادية.

الموافق: 4/ ربيع الآخر/ 1429 هجرية.

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية



المجلس التشريعي الفلسطيني قانون معدل لقانون الأحوال المدنية*

---

* نشر في العدد الثالث والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون رقم (3) لسنة 2008م معدل لقانون الأحوال المدنية رقم (2) لسنة 1999م

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،

بعد الإطلاع على القانون الأساسي وتعديلاته، لاسيما المادة (41) منه،

وبعد الإطلاع على قانون الأحوال المدنية رقم (2) لسنة 1999م المعمول به وتعديلاته،

وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، لاسيما المادة (71) منه،

وبناء على ما أقره المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2008/2/20م،

وبعد الاطلاع على كتاب الإحالة الصادر عن المجلس التشريعي لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2008/3/10م،

باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،

أصدرنا القانون التالي:

مادة (1)

تضاف عبارة "المحكمة المختصة" بعد لفظ المستخرج الواردة في المادة (1) من القانون

لتصبح على النحو التالي:

المحكمة المختصة: محكمة الصلح

مادة (2)

إضافة فقرة (3) للمادة (18)

3- تسمية المولود من حق الوالدين وعند الخلاف تكون التسمية من حق والده

فوالدته فالأقرب نسباً أو الموكل عن صاحب الحق رسمياً .

مادة (3)

- إضافة رقم (أ) أمام الفقرة المدونة في المادة (36)

- وإضافة الفقرتين المستحدثتين التاليتين:-

ب- لا يجوز تغيير تاريخ الميلاد المثبت في سجلات المواليد إلا بإبراز شهادة الميلاد الأصلية أو ثبوت التزوير أمام المحكمة المختصة.

ج- لا يجوز إجراء أي تغيير أو تصحيح لأي من البيانات الواردة في قيود الأحوال المدنية التي سبق وأن تم تصحيحها بقرار من المحكمة المختصة أو اللجنة المختصة إلا إذا ثبت التزوير بها أمام المحكمة المختصة.

مادة (4)

تضاف إلى المادة (37) من القانون رقم (2) لسنة 1999م بشأن الأحوال المدنية

فقرة مستحدثة تحمل رقم (3) وتنص على ما يلي:

3- أسماء الأطفال دون الخامسة من العمر بقرار من اللجنة المختصة.

مادة (5)

تضاف مادة مستحدثة إلى قانون الأحوال المدنية رقم (2) لسنة 1999م تلي المادة

(48) وتصبح المادة تحت رقم مادة (48) مكرر وتكون بالنص التالي:-

1- لا يجوز تغيير أو تعديل اسم عائلة المرأة في بيانات بطاقة الهوية بسبب الزواج.

2- يضاف اسم الزوج رباعياً في ملحق بطاقة هوية الزوجة ، مع تعديل حالتها الاجتماعية إلى متزوجة

مادة (6)

يضاف إلى ديباجة المادة (52) وبعد كلمة دينار أردني عبارة" أو ما يعادلها بالعملة

المتداولة قانوناً" ، وإضافة فقرتي (6،7) لنفس المادة (52)

6- كل من قدم للطبيب المختص بيانات ومعلومات كاذبة من البيانات الواجب تسجيلها لأية واقعة ميلاد أو وفاة.

7- كل من استعمل شهادة ميلاد أو وفاة مزورة باعتبارها صحيحة مع علمه بأنها مزورة.

مادة (7)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (8)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 10 / 4 / 2008 ميلادية

الموافق: 4 / ربيع الآخر / 1429 هجرية.

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون القضاء العسكري*

---

* نشر في العدد الثالث والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون القضاء العسكري رقم (4) لسنة 2008م

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،

بعد الإطلاع على القانون الأساسي وتعديلاته، لاسيما المادتين (101،41) منه،

وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، لاسيما المادة (71) منه،

وبناء على ما أقره المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2008/2/21م،

وبعد الاطلاع على كتاب الإحالة الصادر عن المجلس التشريعي لرئيس السلطة

الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2008/3/10م،

باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،

أصدرنا القانون التالي:

الباب الأول

تشكيل المحاكم والنيابة العسكرية

الفصل الأول

المحاكم العسكرية

مادة (1)

تتكون المحاكم العسكرية في فلسطين من:

- 1- المحكمة العسكرية العليا.
- 2- المحاكم العسكرية الخاصة.
- 3- المحاكم العسكرية الدائمة.
- 4- المحاكم العسكرية المركزية.
- 5- محكمة الميدان العسكرية.

مادة (2)

تنشأ بمقتضى هذا القانون محكمة عسكرية تسمى المحكمة العسكرية العليا، وتؤلف من قاض لا تقل رتبته عن عقيد يكون رئيساً لها، ونائب له قاض لا تقل رتبته عن مقدم، وعدد كاف من القضاة لا تقل رتبهم عن رائد، وتشكل هيئتها من ثلاثة قضاة برئاسة أقدمهم على ألا تقل رتبته في جميع الأحوال عن مقدم.

مادة (3)

تختص المحكمة العسكرية العليا بالنظر في:

- 1- الطعون والاستئنافات المرفوعة إليها في القرارات والأحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية الخاصة، أو الدائمة بصفتها محكمة أول درجة.
- 2- المسائل المتعلقة بتعيين المرجع.
- 3- أية طلبات ترفع إليها بموجب القانون.

مادة (4)

تنشأ بمقتضى هذا القانون محكمة عسكرية تسمى المحكمة العسكرية الخاصة، وتؤلف من قاض لا تقل رتبته عن مقدم يكون رئيساً لها، ونائب له قاض لا تقل رتبته عن رائد، وعدد كاف من القضاة لا تقل رتبهم عن نقيب، وتشكل هيئتها من ثلاثة قضاة برئاسة أقدمهم على ألا تقل رتبته في جميع الأحوال عن رائد.

مادة (5)

تختص المحكمة العسكرية الخاصة بالنظر في الجرائم التي يرتكبها الضباط من رتبة رائد فما فوق.

مادة (6)

يكون المقر الدائم للمحاكم العسكرية العليا والخاصة بمدينة القدس، وتتخذ مؤقتاً في مدينتي غزة ورام الله حسب مقتضى الحال.

مادة (7)

1- تنشأ بمقتضى هذا القانون محاكم عسكرية تسمى المحاكم العسكرية الدائمة وتؤلف كل محكمة عسكرية دائمة من قاض لا تقل رتبته عن رائد يكون رئيساً لها ، ونائب له قاض لا تقل رتبته عن نقيب ، وعدد كاف من القضاة ، وتشكل هيئتها من ثلاثة قضاة برئاسة أقدمهم على ألا تقل رتبته في جميع الأحوال عن نقيب.

2- تكون مقار المحاكم العسكرية الدائمة في مراكز المحافظات المنشأة فيها، ويجوز لها أن تعقد جلساتها في أي مكان خارج نطاق اختصاصها المكاني بقرار من رئيس المحكمة العسكرية العليا في حالة الضرورة.

مادة (8)

تختص المحكمة العسكرية الدائمة بالنظر في:

- 1- كافة الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصها وتكون داخلة في اختصاص القضاء العسكري وفقاً لهذا القانون، ما لم يرد نص خاص بذلك وفقاً للقانون.
- 2- الاستئنافات المرفوعة إليها في القرارات الصادرة عن المحاكم العسكرية المركزية الواقعة في دائرة اختصاصها.
- 3- أية طلبات ترفع إليها بموجب القانون.

مادة (9)

- 1- تنشأ بمقتضى هذا القانون محكمة عسكرية تسمى المحكمة العسكرية المركزية في كل دائرة محكمة عسكرية دائمة، ويجوز بقرار من الوزير المختص إنشاء محاكم عسكرية مركزية أخرى إذا دعت الضرورة لذلك.
- 2- تؤلف المحكمة العسكرية المركزية من قاض لا تقل رتبته عن نقيب يكون رئيساً لها، ونائب له قاض ، وعدد كاف من القضاة وتتعدد هيئتها من قاض فرد.
- 3- تكون مقار المحاكم العسكرية المركزية في مراكز دوائر اختصاص المحاكم العسكرية الدائمة المنشأة فيها، ويجوز لها أن تعقد جلساتها في أي مكان خارج

نطاق اختصاصها المكاني بقرار من رئيس المحكمة العسكرية الدائمة التابعة لها في حالة الضرورة.

مادة (10)

تختص المحكمة العسكرية المركزية بالنظر في المخالفات والجنح الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقاً لهذا القانون والتي لا يزيد الحد الأقصى للعقوبة المقررة لها على السنة، والتي تقع في دائرة اختصاصها، باستثناء الجرائم التي يرتكبها الضباط أو يكونون مشتركين أو مساهمين في ارتكابها.

مادة (11)

تشكل محكمة الميدان العسكرية بأمر من الوزير المختص أو من يفوضه أو بأمر من قائد القوة المنعزلة.

مادة (12)

تؤلف محكمة الميدان العسكرية وفقاً لأحكام هذا القانون برئاسة قاض لا تقل رتبة عن رائد وعضوين لا تقل رتبة أي منهما عن نقيب.

مادة (13)

يحلف رئيس وأعضاء محكمة الميدان العسكرية قبل بدء المحاكمة أمام الوزير المختص أو من يفوضه أو قائد القوة المنعزلة حسب مقتضى الحال اليمين التالية: " أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل و أن أحترم القانون".

مادة (14)

تطبق محكمة الميدان العسكرية القواعد والإجراءات المنصوص عليها في القانون، وفي جميع الأحوال يجب كفالة حق المتهم في الدفاع عن نفسه طبقاً للقانون.

مادة (15)

تتظر المحاكم العسكرية في كافة الجرائم الداخلة في اختصاص القضاء العسكري وفقاً لهذا القانون، إلا ما استثنى بنص خاص، وتمارس سلطة القضاء على جميع العسكريين.

مادة (16)

1- تكون جلسات المحاكم العسكرية علنية إلا إذا قررت المحكمة العسكرية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم جعلها سرية مراعاةً للآداب العامة أو للمحافظة على الأمن والنظام العام، وفي جميع الأحوال يكون النطق بقرار الحكم في جلسة علنية.

2- ضبط جلسة المحكمة العسكرية وإدارتها منوطان برئيسها.

مادة (17)

لا يقبل الإدعاء بالحقوق المدنية أمام المحاكم العسكرية، إلا أنها تقضي بالرد والمصادرة وفقاً لأحكام القانون.

مادة (18)

يمتنع على رئيس أو عضو محكمة عسكرية أن يشترك في نظر الدعوى إذا تحقق فيه سبب من الأسباب الآتية:

- 1- أن تكون الدعوى قد رفعت عليه شخصياً.
- 2- أن يكون قد قام فيها بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة.
- 3- أن يكون شاهداً أو أدى عملاً من أعمال الخبرة فيها.

4- أن تكون له أو لزوجها أو لأحد أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة مصلحة في الدعوى.

5- إذا كان قريباً أو صهراً لأحد المتهمين حتى الدرجة الرابعة.

مادة (19)

يجوز رد القاضي العسكري، كما يجب عليه التحي عن نظر الدعوى إذا توافرت فيه أحد الأسباب الواردة في المادة السابقة.

مادة (20)

- 1- يجوز مخاصمة القضاة العسكريين أو أعضاء النيابة العسكرية في الأحوال الآتية:
  - 1- إذا وقع من القاضي العسكري أو عضو النيابة العسكرية في عملهم غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم.
  - 2- في الأحوال الأخرى التي قضى فيها القانون بمسؤولية القاضي والحكم عليه بالتعويضات.

الفصل الثاني

هيئة القضاء العسكري

مادة (21)

القضاء العسكري هيئة قضائية عسكرية لا سلطان لأحد عليها تتبع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتبع هذه الهيئة محاكم عسكرية ونيابة عسكرية، وفروع أخرى وفقاً لأحكام القانون والأنظمة العسكرية.

مادة (22)

- 1- يتولى رئاسة هيئة القضاء العسكري ضابط مجاز في الحقوق أو الشريعة والقانون لا تقل رتبته عن عقيد.

- 2- يعين رئيس هيئة القضاء العسكري بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير المختص.
- 3- يكون رئيس هيئة القضاء العسكري رئيساً للمحكمة العسكرية العليا ويعاونه عدد كاف من الضباط الحفوقيين.
- 4- يمارس رئيس هيئة القضاء العسكري الاختصاصات الممنوحة له وفقاً لأحكام القانون.

الفصل الثالث

النيابة العسكرية

مادة (23)

تختص النيابة العسكرية برفع الدعاوي الداخلية في اختصاص القضاء العسكري ومباشرتها على الوجه المبين في القانون.

مادة (24)

- 1- يتولى النيابة العسكرية مدع عام مجاز في الحقوق أو الشريعة والقانون، يعين من بين ضباط الأمن الوطني بقرار من الوزير المختص بناء على تنسيب من المجلس الأعلى للقضاء العسكري، ولا تقل رتبته عن مقدم يعاونه عدد من أعضاء النيابة العسكرية لا تقل رتبهم عن ملازم.
- 2- يعين مساعد أو أكثر للمدعي العام العسكري وعدد كاف من أعضاء النيابة العسكرية من رؤساء ووكلاء ومعاونين، ويصدر بتعيينهم قرار من المجلس الأعلى للقضاء العسكري بناء على تنسيب من المدعي العام العسكري.
- 3- مع مراعاة أحكام المادتين (30، 31) من هذا القانون يشترط فيمن يعين مساعداً للمدعي العام العسكري ألا تقل رتبته عن رائد، ومن يعين رئيس نيابة عسكرية ألا تقل رتبته عن نقيب، ومن يعين وكيل نيابة عسكرية أن لا تقل رتبته عن ملازم أول، ومن يعين معاون نيابة عسكرية ألا تقل رتبته عن ملازم.

4- يقوم بأداء وظيفة النيابة العسكرية لدى المحاكم العسكرية المدعي العام العسكري أو أي من أعضاء النيابة العسكرية، ويكونون تابعين للمدعي العام العسكري في أعمالهم.

5- عند غياب أحد أعضاء النيابة العسكرية أو وجود مانع لديه يندب المدعي العام العسكري من يحل محله.

6- أعضاء الضبط القضائي العسكري يكونون تابعين للنيابة العسكرية فيما يتعلق بأعمال وظائفهم لهذا الشأن.

مادة (25)

أ- تباشر النيابة العسكرية التحقيق في الجرائم الآتية فور إبلاغها إليها:

1- كافة جرائم القانون العام الداخلة في اختصاص القضاء العسكري.

2- الجرائم العسكرية المرتبطة بجرائم القانون العام.

3- الجرائم العسكرية المحالة إليها من السلطات المختصة طبقاً للقانون.

ب- على النيابة العسكرية إخطار السلطات العسكرية المختصة بقرار التصرف في التحقيق.

مادة (26)

تسري أحكام الفصل السادس من هذا الباب على أعضاء النيابة العسكرية، وتقام الدعوى التأديبية عليهم من قبل المدعي العام العسكري بطلب من رئيس هيئة القضاء العسكري أو الوزير المختص.

مادة (27)

التقنيات التي تباشرها النيابة العسكرية ونتائجها سرية وإفشائها جريمة يعاقب عليها القانون.

مادة (28)

تتولى النيابة العسكرية الإشراف على السجون العسكرية، وتحيط الجهات المختصة علماً بما يبدو لها من ملاحظات في هذا الشأن.

الفصل الرابع**القضاة العسكريون****مادة (29)**

يعين القضاة العسكريون بقرار من رئيس الوزراء بناءً على تنسيب من المجلس الأعلى للقضاء العسكري، ويكون شغل وظيفة قاض عسكري وفقاً لما يلي:

- 1- بطريق التعيين ابتداءً .

- 2- بطريق الترقية على أساس الأقدمية مع مراعاة الكفاءة.

- 3- بطريق التعيين من النيابة العسكرية.

مادة (30)

يشترط فيمن يعين في القضاء العسكري بوظيفة قاض، أو مدعٍ عام، أو عضو نيابة ما يلي:

- 1- أن يكون ضابطاً في قوات الأمن الفلسطينية.

- 2- أن يكون حاصلاً على إجازة في الحقوق أو الشريعة والقانون على الأقل من إحدى الجامعات الفلسطينية، أو إحدى الجامعات المعترف بها قانوناً .

- 3- أن يكون غير محكوم عليه بعقوبة جنائية، أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ولو كان قد رد إليه اعتباره أو شمله عفو عام.

- 4- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.

- 5- أن يتقن اللغة العربية.

- 6- أن يجتاز المسابقة القضائية المنظمة بلائحة.

مادة (31)

لا يباشر القضاة العسكريون والمدعي العام العسكري وأعضاء النيابة العسكرية وظائفهم إلا بعد حلف اليمين التالية:

أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لله ثم للوطن وأن أحكم بين الناس بالعدل وأن ألتزم وأحترم القوانين وأن أؤدي مهامى وعملى بكل إخلاص وأمانة وشرف والله على ما أقول شهيد".

ويؤدى اليمين أمام رئيس السلطة الوطنية وبحضور رئيس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للقضاء العسكري.

مادة (32)

لا يجوز نقل القضاة العسكريين أو نديهم إلا فى الأحوال والكيفية المبينة فى هذا القانون.

مادة (33)

- 1- نقل القضاة العسكريين أو نديهم يكون بقرار من المجلس الأعلى للقضاء العسكري.
- 2- لا يجوز نقل القضاة العسكريين أو نديهم لغير العمل فى وظيفة قاض عسكري إلا برضاهم.
- 3- يجوز ندي القاضي العسكري مؤقتاً للقيام بأعمال قانونية فى غير عمله متى اقتضت ذلك مصلحة وطنية بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء العسكري.

مادة (34)

- 1- يجوز أن يندب مؤقتاً للعمل بالمحكمة العسكرية الخاصة أحد قضاة المحكمة العسكرية الدائمة ممن تتوافر فيه الرتبة العسكرية التى تؤهله للعمل بالمحكمة العسكرية الخاصة، وذلك لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

- 2- يجوز أن يندب مؤقتاً للعمل بالمحكمة العسكرية الدائمة أحد قضاة المحكمة العسكرية المركزية ممن تتوافر فيه الرتبة العسكرية التي تؤهله للعمل بالمحكمة العسكرية الدائمة، وذلك لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.
- 3- يجوز أن يندب مؤقتاً أحد قضاة المحكمة العسكرية الدائمة، أو أحد قضاة المحكمة العسكرية المركزية، للعمل في محكمة عسكرية أخرى من الدرجة ذاتها، وذلك لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

مادة (35)

في حالة خلو منصب رئيس محكمة عسكرية أو غيابه أو قيام مانع لديه يقوم بمباشرة اختصاصه القاضي العسكري الأعلى رتبة من أعضاء المحكمة ذاتها حسب الأحوال.

مادة (36)

- 1- لا يجوز للقاضي العسكري:
- أ- الانتساب إلى أي حزب أو تنظيم سياسي أو ممارسة أي عمل سياسي.
  - ب- القيام بأي عمل تجاري، أو أي عمل لا يتفق واستقلال القضاء العسكري وكرامته.
  - ج- إفشاء أسرار المداولات أو المعلومات السرية التي يحصلون عليها أثناء تأديتهم لعملهم.
- 2- يجوز للمجلس الأعلى للقضاء العسكري أن يقرر منع القاضي العسكري من مباشرة أي عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها.

مادة (37)

يقدم كل قاض عسكري عند تعيينه بوظيفة قاض عسكري إقراراً بالزمة المالية الخاصة بهزوجه وأولاده القصّر مفصلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية وغيرها داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون، إلى رئيس

المحكمة العسكرية العليا الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها، وتبقى سرية ولا يجوز الاطلاع عليها إلا بإذن خاص من المجلس الأعلى للقضاء العسكري.

مادة (38)

- 1- يخضع القضاة العسكريون، والمدعي العام العسكري، وأعضاء النيابة العسكرية لكافة الأنظمة المنصوص عليها في القوانين ذات العلاقة بالخدمة في قوى الأمن، وذلك فيما يتعلق بالزي العسكري، والرتب العسكرية، والترقيات، والأقدمية، والمرتبّات، والعلاوات، والمكافآت، والبدلات، والحوافز، والإجازات، وغير ذلك من القواعد التي تطبق على جميع الضباط.
- 2- يستحق المذكورون أعلاه علاوة اختصاص بقيمة (100%) من الراتب الأساسي، أو علاوة طبيعة العمل المقررة وفقاً للقانون، يصرف له منهما أيهما أكبر، ولا يجوز الجمع بينهما.
- 3- تنتهي خدمة المذكورين أعلاه لبلوغهم سن الخامسة والستين من العمر.

مادة (39)

القضاة العسكريون غير قابلين للعزل إلا في الأحوال المبينة في هذا القانون.

مادة (40)

- 1- لا يجوز أن يجلس للقضاء في أي محكمة عسكرية قضاة عسكريون بينهم قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة.
- 2- لا يجوز أن يجلس للقضاء في أي محكمة عسكرية قاض عسكري تربطه صلة قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة مع ممثل الادعاء العسكري أمام تلك المحكمة، أو أحد طرفي الدعوى المنظورة أمامها.

الفصل الخامس

المجلس الأعلى للقضاء العسكري

مادة (41)

1- ينشأ بموجب أحكام هذا القانون مجلس أعلى للقضاء العسكري يمارس صلاحياته وفقاً للقانون.

2- يشكل المجلس الأعلى للقضاء العسكري من:

- أ- رئيس هيئة القضاء العسكري (رئيس المحكمة العسكرية العليا)، رئيساً
- ب- نائب رئيس المحكمة العسكرية العليا، نائباً للرئيس.
- ت- رئيس المحكمة العسكرية الخاصة، عضواً.
- ث- أحد أقدم رؤساء المحاكم العسكرية الدائمة، عضواً.
- ج- أحد أقدم رؤساء المحاكم العسكرية المركزية، عضواً.
- ح- المدعي العام العسكري، عضواً.

3- للمجلس الأعلى للقضاء العسكري اختيار أمين سر من بين أعضائه.

مادة (42)

1- عند خلو وظيفة رئيس المحكمة العسكرية العليا، أو غيابه، أو وجود مانع لديه يحل محله في رئاسة المجلس الأعلى للقضاء العسكري نائبه.

2- عند خلو وظيفة نائب رئيس المحكمة العسكرية العليا، أو غيابه، أو وجود مانع لديه يحل محله الأقدم من قضاة المحكمة العسكرية العليا من غير الأعضاء في المجلس الأعلى للقضاء العسكري.

3- عند خلو وظيفة أي من رؤساء المحاكم العسكرية الأعضاء في المجلس الأعلى للقضاء العسكري أو غيابه أو وجود مانع لديه يحل محله القاضي التالي له في الأقدمية.

4- عند خلو وظيفة المدعي العام العسكري في عضوية المجلس الأعلى للقضاء العسكري أو غيابه أو وجود مانع لديه يحل محله أقدم مساعديه.

مادة (43)

يتولى رئيس المجلس الأعلى للقضاء العسكري تمثيل المجلس ويقوم بمتابعة تنفيذ قراراته.

مادة (44)

- 1- يجتمع المجلس الأعلى للقضاء العسكري بمقر المحكمة العسكرية العليا أو في أي مكان يراه مناسباً مرة كل شهر على الأقل، ويجتمع عند الضرورة بدعوة من رئيسه أو بطلب ثلاثة من أعضائه أو بطلب من الوزير المختص.
- 2- يكون اجتماع المجلس الأعلى للقضاء العسكري صحيحاً بحضور أربعة من أعضائه على الأقل على أن يكون من بينهم رئيسه أو نائبه، وتصدر قراراته بأغلبية أعضاء المجلس وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.
- 3- على جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية تقديم كل ما يطلبه المجلس الأعلى للقضاء العسكري من بيانات أو مستندات أو وثائق ذات علاقة بصلاحياته.

مادة (45)

يضع المجلس الأعلى للقضاء العسكري لائحة تنظم سير أعماله في مباشرة اختصاصاته، والإجراءات اللازمة لأداء عمله فيما يتعلق بالتفتيش على القضاة العسكريين والتطوير والتدريب القضائي ونتائجها.

مادة (46)

- 1- يجب إجراء التفتيش على هيئة القضاء العسكري مرة على الأقل كل سنة.
- 2- يودع تقرير التفتيش لدى المجلس الأعلى للقضاء العسكري خلال شهر على الأكثر من تاريخ انتهائه.
- 3- يجب أن يحاط عضو هيئة القضاء العسكري علماً بما يتضمنه تقرير التفتيش وكل ما يودع في ملف خدمته من ملاحظات أو مستندات.
- 4- يستثنى من التفتيش رئيس المحكمة العسكرية العليا.

مادة (47)

تقدر الكفاءة بإحدى الدرجات التالية (ممتاز - جيد جداً - جيد - متوسط - دون المتوسط).

مادة (48)

1- يُظَرر المجلس الأعلى للقضاء العسكري عضو هيئة القضاء العسكري الذي قدرت كفاءته بتقدير متوسط أو أقل، ولمن أخطر الحق في التظلم خلال خمسة عشر يوماً من إخطاره.

2- يكون التظلم بعريضة تقدم إلى المجلس الأعلى للقضاء العسكري، ويجب أن يفصل في التظلم خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديمه وذلك بعد الاطلاع على الوثائق والمستندات وسماع أقوال المتظلم.

الفصل السادس**المساءلة التأديبية****مادة (49)**

1- لرئيس هيئة القضاء العسكري الإشراف الإداري على المحاكم العسكرية، ولرئيس كل محكمة عسكرية الإشراف على القضاة العسكريين العاملين فيها وعلى سير العمل بها.

2- لرئيس كل محكمة عسكرية تنبيه القاضي العسكري العامل فيها إلى ما يقع منه مخالفاً لواجباته أو لمقتضيات مهامه.

3- للمدعي العلم العسكري تنبيه عضو النيابة العسكرية إلى ما يقع منه مخالفاً لواجباته أو لمقتضيات مهامه.

4- يجوز أن يكون التنبيه شفاهةً أو كتابةً، فإذا كان التنبيه كتابةً جاز لمن وجه إليه التنبيه الاعتراض عليه بطريق التظلم منه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه به، ويكون التظلم بعريضة تقدم إلى المجلس الأعلى للقضاء العسكري.

- 5- يجب أن يفصل في التظلم خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديمه، ويجب أن يمكن المتظلم من إبداء أقواله أمام المجلس والدفاع عن نفسه، ويكون قرار المجلس في هذا الشأن نهائياً .
- 6- ترفع الدعوى التأديبية إذا تكرر ارتكاب المخالفة التي جرى التنبيه بشأنها، أو إذا استمرت بعد صيرورة التنبيه نهائياً .

مادة (50)

- 1- تأديب القضاة العسكريين وأعضاء النيابة العسكريين بجميع رتبهم ووظائفهم من اختصاص مجلس التأديب العسكري.
- 2- يشكل مجلس التأديب العسكري من:
- أ- أقدم قاضيين من قضاة المحكمة العسكرية العليا من غير أعضاء المجلس الأعلى للقضاء العسكري.
- ب- أقدم قاض من قضاة المحكمة العسكرية الخاصة من غير رئيسها.
- ت- أقدم قاض من قضاة المحاكم العسكرية الدائمة من غير أعضاء المجلس الأعلى للقضاء العسكري.
- ث- أقدم أعضاء النيابة العسكرية من غير أعضاء المجلس الأعلى للقضاء العسكري.
- 3- عند غياب أحد أعضاء مجلس التأديب العسكري يحل محله الأقدم فالأقدم ممن يلونه في الأقدمية من بين قضاة المحكمة التي يتبعها.
- 4- يتولى رئاسة مجلس التأديب العسكري أقدم أعضائه الحاضرين من المحكمة العسكرية العليا، وتصدر قراراته بالأغلبية.

مادة (51)

- 1- تقام الدعوى التأديبية على:-

أ- القضاة العسكريين من قبل المدعي العام العسكري بناء على طلب من الوزير المختص أو من رئيس المحكمة العسكرية العليا أو من رئيس المحكمة التي يتبعها القاضي العسكري.

ب- أعضاء النيابة العسكرية من قبل المدعي العام العسكري بناء على طلب منه أو من الوزير المختص أو من رئيس هيئة القضاء العسكري.

ت- المدعي العام العسكري من قبل أحد أقدم قضاة المحكمة العسكرية العليا من غير رئيسها بناء على طلب من الوزير المختص أو من رئيس هيئة القضاء العسكري.

- 2- لا تقام الدعوى التأديبية إلا بناء على تحقيق جنائي أو بناء على تحقيق يجريه أحد قضاة المحكمة العسكرية العليا يندبه رئيسها لذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من الوزير المختص أو من المدعي العام العسكري أو من رئيس المحكمة التي يتبعها القاضي، ويكون للقاضي المنتدب للتحقيق صلاحيات المحكمة بالنسبة لسماع الشهود الذين يرى سماعهم.
- 3- يمثل النيابة العسكرية أمام مجلس التأديب العسكري المدعي العام العسكري أو من يقوم مقامه.

مادة (52)

- 1- تقام الدعوى التأديبية بموجب عريضة تشتمل على التهمة أو التهم التي انتهى إليها التحقيق، وتودع لدى مجلس التأديب العسكري.
- 2- إذا رأى مجلس التأديب العسكري وجهاً للسير في الإجراءات أمر بتكليف المتهم بالحضور في الموعد الذي يحدده المجلس، ويجب أن يشتمل التكليف بالحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى التأديبية وأدلة الاتهام، وتسلم للمتهم بناء على طلبه صورة من أوراق الدعوى قبل موعد الجلسة بأسبوع على الأقل.
- 3- يجوز لمجلس التأديب العسكري وقف المتهم عن مباشرة أعمال وظيفته حتى تنتهي محاكمته، وله أن يعيد النظر في قرار الوقف المشار إليه في أي وقت، ولا

يترتب على وقف المتهم وقف راتبه مدة الوقف إلا إذا قرر مجلس التأديب العسكري خلاف ذلك.

مادة (53)

- 1- تكون جلسات مجلس التأديب العسكري سرية إلا إذا طلب المتهم أن تكون علنية.
- 2- يحضر المتهم بشخصه أمام مجلس التأديب العسكري، وله أن يقدم دفاعه كتابة أو أن ينيب أحد القضاة العسكريين أو أحد المحامين في الدفاع عنه، وإذا لم يحضر هو أو من ينوب عنه جاز لمجلس التأديب العسكري أن يحكمه غيابياً بعد التحقق من صحة إعلانه وغيابه بدون عذر مقبول.

مادة (54)

- 1- يصدر مجلس التأديب العسكري قراره في الدعوى التأديبية بعد سماع طلبات الادعاء العسكري ودفاع المتهم، ويجب أن يتلى القرار مشتملاً على الأسباب التي بني عليها، في جلسة سرية.
- 2- للمحكوم عليه أو المدعي العام العسكري الحق في الطعن في القرار الصادر عن مجلس التأديب العسكري أمام المجلس الأعلى للقضاء العسكري وذلك خلال خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لتاريخ صدوره أو لتبليغه إن كان غيابياً.

مادة (55)

تتقضي الدعوى التأديبية باستقالة القاضي أو عضو النيابة العسكري أو بانتهاء خدمته، ولا تأثير للدعوى التأديبية على الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن واقعة الدعوى التأديبية ذاتها.

مادة (56)

أولاً : العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القاضي أو عضو النيابة العسكري هي:

- 1- التنبيه.
  - 2- اللوم.
  - 3- العزل من وظيفة قاضٍ أو نائب عسكري.
- ثانياً : إذا تبين للجنة التأديبية من الأوراق أو التحقيق أن القضية جنائية أو مدنية تحال للمحكمة المختصة.

مادة (57)

- 1- يتولى المجلس الأعلى للقضاء العسكري تنفيذ لقرارات التأديبية الصادرة عن مجلس التأديب العسكري بعد صيرورتها نهائية، وإذا كان القرار صادراً بعقوبة العزل اعتبر القاضي العسكري أو عضو النيابة في إجازة حتمية حتى صيرورته نهائياً .
- 2- يصدر بتنفيذ القرار الصادر بعزل القاضي العسكري أو عضو النيابة قرار من الوزير لمختص ، ويعتبر العزل نافذاً من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة (58)

- 1- في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز القبض على القاضي أو عضو النيابة العسكرية أو توقيفه إلا بعد الحصول على إذن بذلك من المجلس الأعلى للقضاء العسكري.
- 2- في حالات التلبس بالجريمة على المدعي العام العسكري عند القبض على القاضي أو عضو النيابة العسكرية أن يرفع الأمر إلى المجلس الأعلى للقضاء العسكري خلال الأربع والعشرين ساعة التالية للقبض عليه، وللمجلس أن يقرر بعد سماع أقوال القاضي أو عضو النيابة إما الإفراج عنه بكفالة أو بدونها وإما استمرار توقيفه للمدة التي يقررها حسب القانون.

3- يجري توقيف القاضي أو عضو النيابة العسكرية وتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية عليه في مكان مستقل عن الأماكن المخصصة لباقي السجناء العسكريين.

مادة (59)

يختص المجلس الأعلى للقضاء العسكري بالنظر في توقيف القاضي أو عضو النيابة العسكري، وتجديد حبسه ما لم يكن الأمر منظوراً أمام محكمة مختصة.

مادة (60)

يجوز للمجلس الأعلى للقضاء العسكري بناء على طلب من الوزير المختص أو من القاضي المنتدب للتحقيق أن يأمر بوقف القاضي أو عضو النيابة العسكرية عن مباشرة أعمال وظيفته أثناء إجراءات التحقيق في جريمة منسوبة إليه، ويترتب على هذا التوقيف وقفه عن مباشرة أعمال وظيفته مدة توقيفه، وتطبق في هذه الحالة أحكام المواد (52) من هذه القانون.

مادة (61)

لا ترفع الدعوى الناشئة عن أي من الجرائم الداخلة في اختصاص القضاء العسكري على القاضي أو عضو النيابة العسكرية إلا بإذن من المجلس الأعلى للقضاء العسكري، الذي يحدد المحكمة التي تنتظر الدعوى.

الباب الثاني

أصول المحاكمات العسكرية

الفصل الأول

مادة (62)

يخضع لأحكام هذا الباب كل من:

- أ- منتسبي قوى الأمن الفلسطينية.
- ب- طلبة المدارس ومراكز التدريب المهني والمعاهد والكلديات العسكرية.
- ج- أسرى الحرب.
- د- عسكريو القوات الحليفة أو الملحقون بهم إذا كانوا يقيمون في فلسطين، إلا إذا كانت هناك معاهدات أو اتفاقيات خاصة أو دولية تقضي بخلاف ذلك.
- هـ- الملحقون بقوى الأمن الفلسطينية من المدنيين أو المجندين أو المتطوعين.

مادة (63)

- تطبق أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية.
- 1- الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو المحلات التي تشغلها قوى الأمن أينما وجدت.
  - 2- الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار قوى الأمن وكافة متعلقاتها.
  - 3- الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكام القوانين العسكرية متى وقعت بصفتهم الوظيفية داخل أو خارج فلسطين مع مراعاة أي عقوبة يكون قد قضاها بسبب الجريمة نفسها.
  - 4- الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكام القوانين العسكرية إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام القوانين العسكرية.
  - 5- الجرائم العسكرية التي تحال من الوزير المختص للقضاء العسكري.
  - 6- الجرائم التي يكون أحد أطرافها مدنياً تكون من اختصاص القضاء المدني ما لم تُحال من الوزير المختص للقضاء العسكري.

الفصل الثاني

الضبط القضائي العسكري

مادة (64)

المدعي العام أو من يقوم مقامه هو رئيس الضابطة القضائية العسكرية ويخضع لرقابته جميع أعضاء ومأموري الضابطة القضائية في نطاق الصلاحيات المعطاة لهم في هذا القانون.

مادة (65)

يكون من أعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه:

- 1- ضباط وضباط صف قوى الأمن.
- 2- من يخول هذه الصفة بمقتضى قوانين أخرى أو قرارات صادرة تنفيذاً لها.

مادة (66)

على أعضاء الضبط القضائي العسكري أن يثبتوا جميع الإجراءات التي يقومون بها في محاضر موقع عليها منهم ويبين بها وقت اتخاذ الإجراء وتاريخه ومكان حصوله. وعليهم فور الانتهاء من التحقيق أن يرفعوا المحاضر والأشياء المضبوطة مرفقة بخلاصة عن القضية إلى القائد أو النيابة العسكرية المختصة حسب مقتضى الحال.

الفصل الثالث

التفتيش

مادة (67)

لا يجوز لأعضاء الضبط القضائي العسكري الدخول أو التفتيش في أي محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون.

مادة (68)

لعضو الضبط القضائي العسكري في حالة الجناية أو الجنحة المتلبس بها أن يفتش أي شخص أينما كان يشتبه فيه بأنه فاعل جرم أو شريك أو حائز على أشياء تتعلق بالجرم أو مخفياً شخصاً له علاقة بالجريمة، وله أن يضبط الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح له من أمارات قوية أنها موجودة معه.

مادة (69)

لأعضاء الضبط القضائي العسكري في الجنايات والجنح كل في دائرة اختصاصه، حق التفتيش في المعسكرات أو المؤسسات أو الثكنات أو المتعلقات أو الطائرات أو السفن أو المركبات العسكرية أو الأماكن التي تشغلها قوى الأمن الفلسطينية أينما وجدت. وذلك بعد إخطار قائد الوحدة التي يجري فيها التفتيش.

مادة (70)

- أ- يكون التفتيش للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الأدلة أو التحقيق بشأنها.
- ب- إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف التحقيق عن جريمة أخرى جاز ضبطها.
- ج- لا يخل ذلك بالحق المخول للقادة في التفتيش على الوحدات والأفراد طبقاً للأوامر العسكرية.

مادة (71)

في الأحوال التي يجوز فيها قانوناً القبض على المتهم يجوز تفتيشه وقائياً عند ضبطه.

مادة (72)

- لأعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه تفتيش الداخلين أو الخارجين من المناطق التالية طبقاً للقانون:
- 1- مناطق الأعمال العسكرية.

- 2- مناطق الحدود والموانئ.
- 3- المناطق التي تحددها الأوامر العسكرية والقوانين الأخرى.

الفصل الرابع

التحقيق

مادة (73)

على كل من علم بوقوع جريمة أن يبلغ فوراً السلطات المختصة ويكون تبليغ أفراد قوى الأمن إلى قادتهم أو النيابة العسكرية.

مادة (74)

- 1- للقائد أو من ينييه من الضباط التابعين له في جميع الأحوال اتخاذ إجراءات التحقيق في الجرائم العسكرية طبقاً للقانون.
- 2- إذا تبين أن الجريمة المرتكبة داخلية في اختصاصه فله حق التصرف فيها على الوجه الآتي:

- أ- حفظ القضية وُجِدَ مبرر لذلك.
- ب- مجازاة مرتكب الجريمة انضباطياً.
- ت- إحالة الموضوع إلى السلطة الأعلى.
- ث- إحالة الموضوع إلى النيابة العسكرية المختصة.
- ج- طلب الإحالة إلى المحاكمة العسكرية طبقاً للقانون.
- 4- إذا كانت الجريمة المرتكبة خارجة عن اختصاصه فيجب عليه إحالتها إلى النيابة العسكرية المختصة للتصرف طبقاً للقانون.

مادة (75)

تحدد الجرائم والعقوبات الانضباطية بقرار من السلطات المختصة طبقاً للقانون.

مادة (76)

- 1- يجوز حبس المتهم احتياطياً في أي مرحلة من مراحل الدعوى بأمر من النيابة أو رؤساء المحاكم العسكرية كل في دائرة اختصاصه.
- 2- ينتهي الحبس الاحتياطي الصادر من النيابة العسكرية بمضي خمسة عشر يوماً من يوم الحبس.
- 3- يجوز لقاضي المحكمة العسكرية المركزية تمديد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً.
- 4- إذا لم ينته التحقيق فالمحكمة العسكرية الدائمة المختصة محلياً تمديد حبسه لمدد أخرى أو الإفراج عنه.
- 5- لا يجوز بأي حال أن تزيد مدد الحبس المشار إليها في الفقرات أعلاه على ستة أشهر ولا يفرج فوراً عن المتهم ما لم تتم إحالته للمحكمة المختصة لمحاكمته.
- 6- لا يجوز حبس المتهم أكثر من مدة العقوبة المقررة للجريمة المحبوس بسببها.
- 7- عند حبس أحد منتسبي قوى الأمن أو الإفراج عنه يجب على المدعي العام العسكري تبليغ قائده فوراً .

مادة (77)

الأمر الصادر بحبس المتهم ينفذ في سجن وحدته إذا كان عسكرياً ما لم تأمر النيابة العسكرية بتنفيذه في أحد السجون العسكرية أو المدنية وتُسلم النيابة نسخة من أمر الحبس إلى الجهة التي تكلفها بالتنفيذ.

مادة (78)

- أ- إذا رأت النيابة العسكرية أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون، أو أن الأدلة على المتهم غير كافية، تصدر أمراً ببرد الدعوى.
- ب- يصدر الأمر بحفظ الدعوى في الجنايات من المدعي العام العسكري أو من يقوم مقامه.

ج- في الحالتين المذكورتين أعلاه يفرج عن المتهم المحبوس فوراً إن لم يكن محبوساً لسبب آخر.

د- لا يمنع ذلك من إصدار أمر جديد بإعادة حبسه إذا ظهرت ظروف جديدة تستدعي ذلك.

مادة (79)

إذا رأت النيابة العسكرية أن الواقعة مخالفة أو جنحة عسكرية بسيطة فيجوز لها إحالة التحقيق إلى قائد المتهم لمجازاته انضباطياً طبقاً للسلطات المخولة له قانوناً .

مادة (80)

إذا كان هناك وجه لإقامة الدعوى فيجب على النيابة العسكرية أن ترفعها للمحكمة العسكرية طبقاً للقانون.

الفصل الخامس

إجراءات المحاكمة

مادة (81)

بعد تسجيل الدعوى في قلم كتاب المحكمة العسكرية يكلف رئيسها النيابة والخصوم والشهود بحضور جلسة المحاكمة في موعد لا يتجاوز شهراً .

مادة (82)

للخصوم أن يطلعوا على أوراق الدعوى بمجرد تبليغهم بالحضور أمام المحكمة العسكرية ويجوز منعهم من أخذ صور من الأوراق السرية.

مادة (83)

- أ- يكون تكليف المتهم والشهود بالحضور إلى المحكمة العسكرية بموجب ورقة تكليف تبلغ إليهم قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل، غير مواعيد المسافة.
- ب- ويجوز تكليف الشهود من منتسبي قوى الأمن أو الملحقين بهم بالحضور، بإشارة سلكية أو لاسلكية وذلك عن طريق رؤسائهم.
- ج- ويكون تكليف الشهود من غير منتسبي قوى الأمن بالحضور بموجب ورقة تكليف ترسل إليهم عن طريق السلطات الإدارية.

مادة (84)

إذا تخلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة العسكرية بعد تكليفه به جاز الحكم عليه بالعقوبات المقررة قانوناً .

مادة (85)

يجوز للمحكمة العسكرية عند اللزوم تأجيل جلساتها من وقت لآخر بناء على طلب المتهم أو ممثل النيابة العسكرية أو إذا رأت وجهاً لذلك.

مادة (86)

تجري المحاكمة بصورة علنية ويجوز للمحكمة العسكرية مراعاةً للنظام العام أو محافظة على الأسرار الحربية أو على الآداب أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة أو جلسات سرية أو أن تمنع أفراداً معينين من حضورها أو تحظر نشر أي أخبار عنها.

مادة (87)

أضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها، وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة المحكمة من يخل بنظامها، فإن لم يمثل كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه

أربعاً وعشرين ساعة أو بتغريمه عشرة دنائير أردنية أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً .

- ب- إذا كان الإخلال قد وقع من أي شخص من منتسبي قوى الأمن فالمحكمة العسكرية أن توقع عليه العقوبات الانضباطية المناسبة.
- ج- للمحكمة العسكرية أن ترجع عن الحكم الذي أصدرته قبل انتهاء الجلسة.

مادة (88)

إذا لم يكن للمتهم بجناية محام، فعلى رئيس المحكمة العسكرية أن يندب له ضابطاً حقوقياً أو محامياً للدفاع عنه وفقاً لأحكام القانون.

مادة (89)

- أ- للمحكمة العسكرية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تأمر بتعديل التهمة وإصلاح الخطأ المادي وتدارك السهو في عبارة الاتهام.
- ب- على المحكمة أن تنبه المتهم إلى هذا التعديل، و تمنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك.

الفصل السادس

المحاكمة الغيابية

مادة (90)

يجوز للمحكمة العسكرية محاكمة المتهم غيابياً بعد تبليغه قانونياً وتخلفه عن الحضور بدون عذر مقبول.

الفصل السابع

الحكم

مادة (91)

أ- تصدر الأحكام في جلسة علنية بالأغلبية.

ب- يجب أن يكون حكم الإعدام بالإجماع.

مادة (92)

لا تصبح الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها على الوجه المبين في هذا القانون.

الفصل الثامن

إجراءات التحقيق والمحاكمة في خدمة الميدان

مادة (93)

خدمة الميدان تكون في إحدى الحالات الآتية:

- 1- عندما يكون هناك إنذار بالتحرك أو الاستعداد للاشتراك في عمليات حربية ضد عدو داخل البلاد أو خارجها.
- 2- السفن والطائرات الحربية وما في حكمها بمجرد مغادرتها فلسطين.
- 3- في الحالات الأخرى التي يصدر بشأنها قرار من الوزير المختص.

مادة (94)

- أ- تباشر النيابة العسكرية أثناء الخدمة في الميدان اختصاصاتها على الوجه المبين في هذا القانون.
- ب- إذا لم توجد النيابة العسكرية أثناء الخدمة في الميدان يباشر القادة اختصاصاتها ويكون لهم جميع سلطاتها، ويجوز للقائد أن يكلف أحد الضباط التابعين له بأعمال النيابة في حدود اختصاصه.

مادة (95)

للقائد أثناء الخدمة في الميدان:-

- أ- سلطة إصدار الأمر بحبس المتهم احتياطياً .
- ب- وجوب إخطار قائد القوات في الميدان بأوامر الحبس الاحتياطي الصادرة على الضباط ويكون الإفراج عنهم بأمر من قائد القوات في الميدان أو من ينوب عنه.

الفصل التاسع

التصديق

مادة (96)

- أ- يصادق رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على الأحكام الصادرة بالإعدام.
- ب- يصادق الوزير المختص على الأحكام الصادرة على الضباط بالطرده من الوظيفة التي يشغلها أو من الخدمة في قوى الأمن.
- ج- بعد إعادة المحاكمة إذا صدر الحكم بالبراءة، وجب التصديق عليه وفقاً للقانون.

الفصل العاشر

التماس إعادة النظر

مادة (97)

- تختص المحكمة العسكرية العليا بالنظر في التماسات إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية على الوجه المبين في هذا القانون.

مادة (98)

بعد إتمام التصديق لا يجوز إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية إلا بمعرفة السلطة الأعلى صَ ا د قة.

مادة (99)

- أ- لا يقبل التماس إعادة النظر إلا إذا أسس على أحد الأسباب التالية:
- 1- أن يكون الحكم مبنياً على مخالفة للقانون أو على خطأ في تأويله أو تطبيقه.
  - 2- أن يكون هناك خلل جوهري في الإجراءات ترتب عليه إجحاف بحق المتهم.
  - 3- أن يكون الحكم غائباً .
- ب- يقدم الالتماس بإعادة النظر في الحالات السابقة خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغ الحكم قانونياً .

مادة (100)

- أ- يقدم التماس إعادة النظر كتابة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان الحكم أو من تاريخ تبليغ المحكوم غيابياً بالحكم.
- ب- يكون تقديم الالتماس بالنسبة لمنتسبي قوى الأمن إلى قاداتهم.
- ت- يحال الالتماس إلى المحكمة العسكرية العليا في جميع الأحوال.

مادة (101)

تقوم المحكمة العسكرية العليا بإصدار حكمها ورفعها إلى السلطة الأعلى من السلطة الم ص ا د قة على الوجه المبين في هذا القانون خلال شهر من تاريخ تقديم طلب الالتماس.

الفصل الحادي عشر

تنفيذ الأحكام

مادة (102)

لا يترتب على التماس إعادة النظر المقدم من المتهم إيقاف تنفيذ العقوبة المصادق عليها قانوناً إلا إذا كان الحكم صادراً بالإعدام.

مادة (103)

يفج في الحال عن المتهم المحبوس احتياطاً إذا كان الحكم صادراً بالبراءة أو بعقوبة أخرى غير الحبس، أو إذا كان الحكم بوقف تنفيذ العقوبة أو إذا كان المتهم قد أمضى في الحبس الاحتياطي مدة العقوبة المحكوم بها.

مادة (104)

1. ينفذ حكم الإعدام على منتسبي قوى الأمن رمية بالرصاص، أما على المدنيين فينفذ طبقاً للقانون.
2. تحدد الأوامر العسكرية كيفية تنفيذ حكم الإعدام.
3. ينظم محضر بالتنفيذ يحفظ مع أوراق الدعوى.

مادة (105)

تبدأ مدة العقوبة السالبة للحرية من يوم القبض على المحكوم، مع مراعاة احتساب مدة الحبس الاحتياطي من الحكم.

مادة (106)

تتخذ العقوبات السالبة للحرية الصادرة على منتسبي قوى الأمن في السجون العسكرية إلا إذا جُردوا من صفتهم فيجوز نقلهم إلى السجون المدنية، أما بالنسبة للمدنيين فتتخذ عقوباتهم في السجون المدنية.

مادة (107)

يصدر مجلس الوزراء الأنظمة الداخلية للسجون العسكرية طبقاً لأحكام القانون.

مادة (108)

تتخذ المبالغ المحكوم بها بالطرق المنصوص عليها في القانون العام.

الفصل الثاني عشر**قوة الأحكام العسكرية****مادة (109)**

يكون للحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالبراءة أو بالإدانة قوة الأمر المقضي طبقاً للقانون بعد المصادقة عليه قانوناً .

مادة (110)

الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية واجبة التنفيذ، والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو يُعد جريمة يعاقب عليها بالحبس والعزل من الوظيفة إذا كان المتهم موظفاً عاماً أو مَن في حكمه.

الفصل الثالث عشر**أحكام ختامية****مادة (111)**

تطبق القوانين سارية المفعول التي لم يرد بشأنها نص في هذا القانون.

مادة (112)

يلغى كل ما يتعارض وأحكام هذا القانون.

مادة (113)

يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (114)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 10 / 4 / 2008 ميلادية.

الموافق: 4/ ربيع الآخر/ 1429 هجرية.

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

*

المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون معدل لقانون الانتخابات العامة*

---

* نشر في العدد الخامس والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون رقم (5) لسنة 2008**معدل للقانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة**

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته لسنة 2005،
وعلى قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995، والقوانين المعدلة له رقم (16) لسنة
1995،

وقانون رقم (4) لسنة 2004،

وعلى القانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات،
وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، لاسيما المادة (71) منه،
وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2008/6/5م،
وبعد الاطلاع على كتاب الإحالة الصادر عن المجلس التشريعي لرئيس السلطة
الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2008/6/13م،
باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،
أصدرنا القانون التالي:

انتخاب الرئيس**مادة (1)**

تعديل المادة (7) من قانون رقم (9) لسنة 2005م بشأن الانتخابات لتصبح على النحو
التالي:

يصدر الرئيس خلال مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ انتهاء مدة ولايته أو
ولاية المجلس مرسوماً يدعو فيه لإجراء انتخابات رئاسية أو تشريعية في فلسطين،
ويحدد فيه موعد الاقتراع وينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعلن عنه في
الصحف اليومية المحلية.

مادة (2)

تعديل المادة (2) من قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات لتصبح على النحو التالي:

- 1- تجري الانتخابات لمنصب الرئيس بالاقتراع العام المباشر الحر والسري، ويفوز بمنصب الرئيس المرشح الذي يحوز على الأغلبية المطلقة لأصوات المقتربين الصحيحة، وإذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة ينتقل المرشحان الحائزان على أعلى الأصوات إلى دورة انتخابية ثانية تجري بعد 15 يوماً من تاريخ إعلان النتائج النهائية، ويفوز بمنصب الرئيس المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات في هذه الدورة.
- 2- مدة ولاية الرئيس أربع سنوات من تاريخ انتخابه، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين.

انتخاب أعضاء المجلس**مادة (3)**

- يضاف إلى القانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة مادة مستحدثة تلي المادة (2) وتحمل رقم (2) مكرر تنص على:
- 1- ينتخب أعضاء المجلس في انتخابات عامة حرة ومباشرة بطريق الاقتراع السري.
  - 2- يتألف المجلس من (132) عضواً.
  - 3- تكون مدة ولاية المجلس أربع سنوات من تاريخ آخر انتخابات تشريعية وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية.

مادة (4)

أ. تلغى العبارة (لمدة أقصاها تسعين يوماً) من الفقرة (2) من المادة (97) من قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة.

ب. تلغى الفقرة (4) كاملة من المادة (97) من القانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة.

مادة (5)

تلغى المادة (111) من القانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة.

مادة (6)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (7)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 2008/07/14 ميلادية.

الموافق: 11/ رجب / 1429 هجرية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون حماية المقاومة الفلسطينية*

---

* نشر في العدد الرابع والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون حماية المقاومة الفلسطينية**رقم (6) لسنة 2008م****رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية**

بعد الاطلاع على القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته لاسيما المادة (41) منه،
وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني لاسيما المادة (71) منه،
وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ
2008/5/22م،

وبعد الاطلاع على كتاب الإحالة الصادر عن المجلس التشريعي لرئيس السلطة
الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2008/6/13

باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني

أصدرنا القانون التالي:-

مادة (1)

المقاومة الفلسطينية بأشكالها وصورها كافة لطرد الاحتلال الصهيوني الغاصب عن أرض
فلسطين وتقرير المصير، هي حق ثابت كفلته الشرائع السماوية والمواثيق والأعراف الدولية
وواجب مقدس يقع على عاتق الأمتين العربية والإسلامية والشعب الفلسطيني.

مادة (2)

حق المقاومة باق ما بقي الاحتلال على أرض فلسطين، ولا يسقط بمرور الزمن ولا يجوز
التنازل عنه بأي وجه كان، ويظل خارج نطاق الاجتهاد أو التفسير أو الاستفتاء.

مادة (3)

سلاح المقاومة الفلسطينية هو سلاح شرعي مصان يحرم ويجرم التعدي عليه أو المساس
به.

مادة (4)

كل من يتخابر مع الاحتلال على المقاومة الفلسطينية أو يلاحقها أو يتآمر عليها وعلى سلاحها الموجه إلى الاحتلال الصهيوني، وبأي وجه كان يعد مرتكباً لجريمة الخيانة ويعاقب بالعقوبات الجنائية والمدنية المقررة لهذه الجريمة، ويعزل من الوظيفة بقوة هذا القانون إن كان موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة.

مادة (5)

يلغى كل ما يتعارض وأحكام هذا القانون ويقع باطلاً كل تشريع أو اتفاق يمس حق المقاومة الفلسطينية أو يخالف أحكام هذا القانون.

مادة (6)

على الجهات المختصة كافة- كل فيما يخصه-، تنفيذ هذا القانون، ويعمل به فور صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 2008/07/14م ميلادية.

الموافق: 11/ رجب /1429 هجرية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون بشأن رسوم جوازات السفر الفلسطينية*

---

* نشر في العدد الرابع والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون بشأن رسوم جوازات السفر الفلسطينية رقم (7) لسنة 2008م

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي وتعديلاته لاسيما المادتين (41، 88) منه،
وعلى قانون جوازات السفر رقم (35) لسنة 1934م المعمول به في المحافظات
الجنوبية،

وعلى قانون جوازات السفر رقم (2) لسنة 1969 المعمول به في المحافظات
الشمالية،

وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني لاسيما المادة (71) منه،
وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ 9-10/4/2008م،
وبعد الاطلاع على كتاب الإحالة الصادر عن المجلس التشريعي لرئيس السلطة
الوطنية الفلسطينية بتاريخ 17/6/2008م،
باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،
أصدرنا القانون التالي:-

مادة (1)

لغايات أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه
ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك.

الوزارة: وزارة الداخلية.

الوزير: وزير الداخلية.

جوازات السفر: جواز السفر الفلسطيني باختلاف أنواعه ودرجاته الصادر عن الوزارة.

التظهير: إدخال بيانات ضرورية على صفحات الملاحظات مع ختم الجوازات.

مادة (2)

لحين إصدار العملة الفلسطينية تستوفي الوزارة لدى إصدارها جواز السفر الرسوم المدرجة أدناه بالدينار الأردني أو ما يعادلها بعملة الدولة المضيفة وفقاً لما يلي:

الرقم	الرسم	القيمة
1.	جواز سفر عادي.	30 يناراً أردنياً
2.	جواز سفر دبلوماسي.	45 يناراً أردنياً
3.	جواز سفر عادي لمن هو دون السادسة عشرة.	10 دنائير أردنية
4.	جواز سفر دبلوماسي لمن هو دون السادسة عشرة.	30 يناراً أردنياً
5.	جواز سفر بدل تالف.	45 يناراً أردنياً
6.	جواز سفر مدته غير منتهية أو جواز سفر ممتلئ الصفحات وأي منهما ساري المفعول.	45 يناراً أردنياً
7.	جواز سفر بدل فاقد للمرة الأولى.	55 يناراً أردنياً
8.	جواز سفر بدل فاقد أي مرة تلي المرة الأولى.	110 دنائير أردنية
9.	جواز سفر للمقيمين في الخارج إذا قدم من غير حامله	30 يناراً أردنياً
10.	جواز سفر للمقيمين في الخارج إذا قدم من غير حامله لمن هو دون السادسة عشرة.	10 دنائير أردنية
11.	إصدار وثائق مؤقتة للحج للحالات الاضطرارية.	10 دنائير أردنية
12.	التظهير على جواز السفر.	5 دنائير أردنية
13.	فاكس لداخل فلسطين.	5 دنائير أردنية
14.	فاكس لخارج فلسطين	10 دنائير أردنية

مادة (3)

تعد مدة جواز السفر منتهية لغاية التجديد إذا كانت المدة أقل من ستة أشهر.

مادة (4)

يعد جواز السفر ممتلئ الصفحات لغاية التجديد إذا كان باقي به (6) صفحات (ثلاث ورقات من المخصصات للتأشيرات).

مادة (5)

يُستوفى نصف الرسوم المستحقة على تجديد جواز السفر المنتهي إذا قدم طلب تجديده خلال ستين يوماً من تاريخ انتهاء مدة سريانه، وإذا لم يقدم طلب التجديد خلال المدة المذكورة فتدفع الرسوم كاملة.

مادة (6)

يجوز تجديد صلاحية جواز السفر بإشارة وزارة الداخلية وختمها على الجواز نفسه لمرة واحدة فقط بعد دفع الرسوم المقررة لذلك.

مادة (7)

لا تستوفى الرسوم المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون أو أي رسوم أخرى عن أي جواز سفر سبق استيفاء الرسم عنه من قبل الوزارة.

مادة (8)

يجوز لمجلس الوزراء وبناء على اقتراح من الوزير تعديل الرسوم الواردة في هذا القانون وبحد أقصى 10% أو أكثر لما هو مذكور في المادة (2) من هذا القانون، على أن يكون التعديل كل ثلاث سنوات مالية متتالية.

مادة (9)

بناء على اقتراح مقدم من الوزير يصدر مجلس الوزراء اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (10)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (11)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به فور نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 2008/07/17 ميلادية.

الموافق: 14/ رجب/ 1429 هجرية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون الجريدة الرسمية الفلسطينية
”الوقائع الفلسطينية“*

---

* نشر في العدد الرابع والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون رقم (8) لسنة 2008
بشأن الجريدة الرسمية الفلسطينية
" الوقائع الفلسطينية "

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي وتعديلاته لاسيما المادة (41) منه،
وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني لاسيما المادة (71) منه،
وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ
2008/05/22م

وبعد الاطلاع على كتاب الإحالة الصادر عن المجلس التشريعي لرئيس السلطة
الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2008/6/17،
باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني
أصدرنا القانون التالي:-

مادة (1)

تعريفات- يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل
القرينة على غير ذلك:

الديوان: ديوان الفتوى والتشريع

الوقائع الفلسطينية: الجريدة الرسمية الفلسطينية

مادة (2)

يسمى هذا القانون قانون الجريدة الرسمية الفلسطينية " الوقائع الفلسطينية "

مادة (3)

تعتبر الوقائع الفلسطينية التي صدرت وتصدر في فلسطين هي الجريدة الرسمية الفلسطينية.

مادة (4)

تنشأ بديوان الفتوى والتشريع دائرة تسمى دائرة الجريدة الرسمية ويرأسها رئيس دائرة يتبع للديوان.

مادة (5)

يُشر في الوقائع الفلسطينية جميع القوانين والأنظمة، واللوائح، والقرارات، والأوامر، والمراسيم الرئاسية والبلاغات، والإعلانات الرسمية والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية، وكل ما في حكمها من القرارات ذات الطابع الإداري.

مادة (6)

يجوز نشر إعلانات المحاكم والإعلانات التي تصدرها الدوائر الرسمية لمصلحة الأشخاص بأجر، يحدد تعريفاتها وزير المالية.

مادة (7)

1- تصدر الجريدة الرسمية باللغة العربية ويجوز نشر ترجمة بعض مواد الجريدة الرسمية بلغة أجنبية.

2- تصدر الجريدة الرسمية بأعداد عادية أو ممتازة بأمر من رئيس ديوان الفتوى والتشريع ، كلما دعت الضرورة لذلك.

مادة (8)

تكون المواد المراد نشرها مطبوعة من أصل وصورتين وأن تكون واضحة ومقروءة بدون شطب أو إضافة أو تشويه.

مادة (9)

تكتب المواد المراد نشرها مستقلة عن طلب النشر وترفق بالطلب المعتمد من الدائرة العامة للجريدة الرسمية وترسل على عنوان الجريدة الرسمية حسب الأصول.

مادة (10)

تقوم دائرة الجريدة الرسمية بمراجعة المادة المطلوب نشرها ، ويحق لها تصحيح أية أخطاء مادية في الطباعة أو الهجاء أو الأرقام، ويتم إحاطة الجهة الطالبة بالتصحيح الواقع.

مادة (11)

يجب وصول أو تسليم المواد المراد نشرها للمطبعة قبل التاريخ الواجب النشر فيه بخمسة عشر يوماً على الأقل.

مادة (12)

يجب تحديد عدد مرات النشر في الطلب بالنسبة للإعلانات.

مادة (13)

يمنع إجراء النشر في أيام الجمع والإجازات الرسمية.

مادة (14)

ترسل الجريدة الرسمية مجاناً إلى الدوائر الرسمية، وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، والقضاة، ورؤساء الهيئات المحلية، والمؤسسات الأكاديمية، والموظفين المختارين الذين يحددهم وزير العدل بإرسالها إليهم.

مادة (15)

يقوم وزير المالية بالتنسيق مع رئيس الديوان بإصدار اللائحة التي تحدد بدل الاشتراك السنوي أو نصف السنوي، وثمان العدد الواحد وفقاً لمتوسط عدد الصفحات، كما ويحدد نظام الاشتراك في الجريدة الرسمية للأفراد والمؤسسات شريطة أن يتم دفع بدل الاشتراك سلفاً .

مادة (16)

- 1- يعين مدير دائرة الجريدة الرسمية وفقاً للأصول والإجراءات المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 1998 وتعديلاته.
- 2- يكون مدير الدائرة مسؤولاً عن إعداد الجريدة الرسمية وتصدر عن ديوان الفتوى والتشريع.

مادة (17)

يتولى ديوان الفتوى والتشريع توزيع الأعداد وتحصيل بدل الاشتراكات فيها، وبيع الأعداد بالثمن المحدد وإيداعها في حساب ديوان الفتوى والتشريع.

مادة (18)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (19)

يقوم ديوان الفتوى والتشريع بوضع الأنظمة اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون، وتصدر بقرار عن مجلس الوزراء، وتنتشر في الجريدة الرسمية.

مادة (20)

على الجهات المختصة كافة -كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 2008/07/17م ميلادية.

الموافق: 14/ رجب / 1429 هجرية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية



المجلس التشريعي الفلسطيني قانون تنظيم الزكاة*

---

* نشر في العدد الرابع والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون تنظيم الزكاة رقم (9)

لسنة 2008م

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي وتعديلاته، لاسيما المادة (41) منه،
وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني لاسيما المادة (71) منه،
وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2008/9/23،
وبعد الاطلاع على كتاب الإحالة الصادر عن المجلس التشريعي لرئيس السلطة
الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2008/10/20م،
باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،
أصدرنا القانون التالي:

الباب الأول

التسمية والتعاريف

مادة (1)

يسمى هذا القانون (قانون تنظيم الزكاة).

مادة (2)

في تطبيق أحكام هذا القانون تكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المبينة أدناه ما
لم تدل القرينة علي خلاف ذلك:

الزكاة: الحصة المقدرة شرعاً في مال المسلم بالشروط المقررة في الشريعة الإسلامية.
المال: كل ما كان مملوكاً عقاراً كان أو منقولاً أو نقداً أو ما في حكمهم.

الهيئة: هيئة الزكاة الفلسطينية

مجلس الأمناء: مجلس أمناء الهيئة

مجلس الإدارة: مجلس إدارة الهيئة

الرئيس: رئيس مجلس الإدارة

الحول: عام هجري كامل.

النصاب: بلوغ المال مقداراً محدداً شرعاً تصبح الزكاة واجبة فيه.

الأنعام: هي الإبل، والبقر (تشمل الجاموس) والغنم (ما عز وضأن).

السائمة: هي الأنعام التي تكتفي وترعى الكلاً المباح معظم أيام الحول.

بنت مخاض: هي أنثى الإبل التي أتمت سنة من عمرها ودخلت في الثانية.

بنت لبون: هي أنثى الإبل التي أتمت سنتين من عمرها ودخلت في الثالثة.

حقة: هي أنثى الإبل التي أتمت ثلاث سنوات من عمرها ودخلت في الرابعة.

جذعة: هي أنثى الإبل التي أتمت أربع سنوات من عمرها ودخلت في الخامسة.

تبيع: ما أكمل من البقر سنة من عمرة ودخل في الثانية.

مسنة: هي أنثى البقر التي أتمت سنتين من عمرها ودخلت في الثالثة.

الركاز: يشمل كل كنز من ذهب أو فضة أو غيرها من المعادن والأموال يوجد مدفوناً

في الأرض أو يبرز إلى سطحها أو ينحسر عنه الماء أو يوجد غارقاً في البحر.

المعدن: كل ما تولد عن الأرض وكان من غير جنسها سواء كان يطبع بالنار أو لا

يطبع وسواء كان مائعاً أو غير مائع مثل النفط والغاز.

الزروع والثمار: هو كل ما بذر أو غرس لمنفعة الإنسان، وكذا ما بذر أو زرع لإطعام

الحيوان.

الري الطبيعي: الري دون كلفة أو مشقة كالري بمياه الأمطار والفيضانات والسيول

والحياض وغير ذلك.

الري الصناعي: الري بكلفة ومشقة كالري بالآلات الرافعة والمضخات وغيرها.

عروض التجارة: كل مال ملكه صاحبه اختيارياً ونوى عند ابتداء تملكه الاتجار فيه

بقصد الربح، وكذا ما نوى عند بيعه الاتجار بثمنه، ومن ذلك الديون المتولدة منه.

المستغلات: كل مال غير معد للتجارة وإنما أخذ للنماء بواسطة تأجير عينه أو بيع ما

يحصل من إنتاجه.

الباب الثاني

وجوب الزكاة وشروطها العامة

مادة (3)

- 1- مع مراعاة عدم الازدواج في دفع الزكاة تجب الزكاة على:
  - أ- كل فلسطيني مسلم يملك داخل فلسطين أو خارجها مالاّ تجب فيه الزكاة.
  - ب- كل مسلم غير فلسطيني يعمل في فلسطين أو يقيم فيها ويملك مالاّ في فلسطين تجب فيه الزكاة.
- 2- يعتبر مال الشركاء مالاّ واحداً لغرض تكملة النصاب.
- 3- يشترط لوجوب الزكاة بموجب أحكام الفقرة (1) من هذه المادة توافر الشروط التالية:
  - أ- امتلاك النصاب الشرعي ملكاً تاماً ولو تغيرت صفة المال خلال الحول.
  - ب- أن يحول الحول في الأموال التي يشترط فيها حولان الحول.
  - ج- أن يكون المال غير متعلق بالاستعمال الشخصي.
  - د- ألا يكون المال مستغرقاً بدين يفقده النصاب، وينطبق ذلك على الشركات والشراكات والملكية الشائعة.
- 4- تلزم جميع الشركات والمصارف والمؤسسات والأشخاص الاعتباريين ومن في حكمهم بدفع الزكاة جبراً لهيئة الزكاة طبقاً للنظام الذي يصدره مجلس الأمناء، ويكون دفع الزكاة للهيئة من الأشخاص الطبيعيين والجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية جوازياً (طوعاً).

الباب الثالث**الأموال التي تجب فيها الزكاة ومقاديرها****الفصل الأول****زكاة الأنعام****مادة (4)**

- 1- تجب الزكاة في الأنعام بالشروط التالية:

- أ- أن تبلغ النصاب.
- ب- أن يحول عليها الحول.

ج- أن تكون سائمة.

د- ألا تكون عاملة في حرث الأرض أو سقي الزرع أو حمل الأثقال أو الركوب، وهذا بالنسبة للإبل والبقر.

2- تجب الزكاة في الذمّس من الإبل فما فوق كما هو موضح في الجدول الآتي:

النصاب من الإبل	المقدار الواجب فيه	
	من	إلى
5	9	شاه جذع من الضأن أو ثني من المعز.
10	14	شأتان جذع من الضأن أو ثني من المعز.
15	19	ثلاث شياه جذع من الضأن أو ثني من المعز.
20	24	أربع شياه جذع من الضأن أو ثني من المعز.
25	35	بنت مخاض
36	45	بنت لبون
46	60	حقة
61	75	جذعة
76	90	بنتا لبون
91	120	حقتان

وفيما زاد على المائة وعشرين ففي كل خمسين حقه، وفي كل أربعين بنت لبون، وهكذا يكون التفاوت بزيادة عشرة فعشرة، ولا زكاة عما بين الفريضتين.

3- تجب الزكاة في الثلاثين من البقر فما فوق كما هو موضح في الجدول التالي:

المقدار الواجب فيه	النصاب من البقر	
	إلى	من
تبيع	39	30
مسنة	59	40
تبيعان	69	60
مسنة	79	70
مستنان	89	80
ثلاثة أتبعه	99	90
مسنة مع تبعين	109	100
مستنان وتبيع	119	110
ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه	129	120

وهكذا فيما زاد علي هذا العدد ففي كل ثلاثين: تبيع أو تبعية وفي كل أربعين مسنة

4- تجب الزكاة فيما فوق الأربعين من الغنم كما هو موضح في الجدول التالي:

المقدار الواجب فيه	النصاب من الغنم	
	إلى	من
جدعة أو ثنية من الغنم	120	40
شأتان	200	121
ثلاثة شياه	399	201
أربع شياه	499	400
خمس شياه	599	500

وهكذا في كل ما زاد على هذا العدد من الغنم ففي كل مائة من الغنم شاة واحدة ولا زكاة عما بين الفريضتين.

مادة (5)

لتكميل نصاب زكاة الأنعام تضم الذكور والإناث، وتحسب الصغار مع الكبار.

مادة (6)

لا زكاة في سائر الحيوانات غير ما نص عليه في المواد أعلاه، ما لم تكن مخصصة للتجارة.

الفصل الثاني

زكاة الذهب والفضة

مادة (7)

1- تجب الزكاة في الذهب والفضة وما في حكمهما بالشروط التالية:

أ- إذا حال عليها الحول.

ب- نصاب الذهب إذا بلغ وزنه (85) خمسة وثمانين جراماً من الذهب ، أما الفضة فنصابها إذا بلغ وزنها (595) خمسمائة وخمسة وتسعين جراماً من الفضة ،وما دون ذلك لا يجب فيه الزكاة.

ج- يكون مقدار زكاة الذهب والفضة ربع العشر (2.5%).

2- لوجوب الزكاة في الذهب والفضة فإنه لا يشترط أن يكونا مضروبين.

الفصل الثالث

زكاة النقود وما يقوم مقامها

مادة (8)

1- تجب الزكاة في أوراق النقد الوطنية والأجنبية والأسهم والحصص في الشركات والسندات والصكوك وسائر الأوراق التي تقوم مقام النقود والأموال المدخرة منها والودائع النقدية لدى المصارف بشرط ألا تكون لمنشأة تجارية أو صناعية سبق وأن دخلت في وعائها الزكوي الخاضع للزكاة المستحقة عليها.

- 2- يشترط لوجوب الزكاة في الأموال المذكورة في الفقرة السابقة أن يبلغ المال النصاب المحدد وأن يحول عليه الحول.
- 3- نصاب الزكاة في النقود هو قيمة ما وزنه (85) خمسة وثمانون جراماً من الذهب ويُقدَّر بالعملة المتداولة قانوناً في فلسطين.
- 4- يكون مقدار زكاة النقود وما يقوم مقامها هو ربع العشر (2.5%).

الفصل الرابع

زكاة عروض التجارة والصناعة

مادة (9)

- 1- تجب الزكاة في العروض التجارية - بما في ذلك الأراضي والعقارات ومنافعها و الزروع والثمار والأنعام والدواجن - المعدة للبيع بقصد التجارة بالشروط التالية:
- أ- توافر النصاب.
- ب- مرور الحول.
- ج- توافر نية التجارة.
- 2- تحسب الزكاة في عروض التجارة بجرد التجارة وتقويم البضاعة وتضاف إليها النقود والمخدرات المخصصة للتجارة وديونها المتوقع تحصيلها ويطرح من كل ذلك الديون التي عليها والنفقات، ويزكي عما تبقى، وتحدد اللائحة التنفيذية عروض التجارة وما في حكمها ونطاق سريانها، ولا تحسب من عروض التجارة آلاتها كالدكان والموازين وآلة الحساب والسفينة وسيارات نقل البضاعة ونحوها مما يستخدم لعروض التجارة لا للاتجار فيه.
- 3- نصاب الزكاة في عروض التجارة: هو قيمة ما وزنه (85) خمسة وثمانون جراماً من الذهب بالعملة المتداولة قانوناً كل حول.
- 4- مقدار الزكاة في عروض التجارة والصناعة هو ربع العشر (2.5%).
- 5- يكون ميقات زكاة عروض التجارة وما يلحق بها مرور الحول ما عدا العقارات ونحوها المعدة للتجارة فتزكى مرة واحدة عند بيعها مع اعتبار مرور الحول.

مادة (10)

تسري أحكام زكاة عروض التجارة على كل مال صار للتجارة، ويعامل معاملتها من حيث الخضوع وتحديد الوعاء الزكوي وكذا النصاب.

مادة (11)

- 1- تجب الزكاة في المنتجات الصناعية إذا توفرت فيها الشروط المنصوص عليها في المادة (8-9) من توافر النصاب ومرور الحول وتوافر نية الصناعة والتجارة.
- 2- تحسب الزكاة في المنتجات الصناعية عند جردها وتقييمها آخر الحول، ويضاف إليها الديون المتولدة منها المرجو تحصيلها، ويطرح منها كل الديون التي عليها، ويزكى عما بقي بعد خصم التكاليف والنفقات.

الفصل الخامس**زكاة لزروع والثمار****مادة (12)**

تجب الزكاة في الزروع والثمار بأنواعها المختلفة إذا بلغت النصاب، وهو (5) خمسة أوسق، وتقدر ب(653) ستمائة وثلاثة وخمسين كيلو جراماً، ويكون ميقات إخراج زكاة الزروع والثمار عند حصادها.

مادة (13)

تجب الزكاة على مالك الأرض الزارع لها، أما لو قام بتأجيرها فتجب الزكاة على المستأجر باعتباره مالكاً لوعاء الزكاة.

مادة (14)

يكون مقدار زكاة الزروع والثمار هو العشر (10%) إذا سقيت بالري الطبيعي ونصف العشر (5%) إذا سقيت بالري الصناعي ونحوه، وسبعة ونصف بالمائة (7,5%) إذا سقيت بكليتي الطريقتين.

الفصل السادس

زكاة المستغلات

مادة (15)

- 1- تجب الزكاة في المستغلات من الأراضي والعمارات والسيارات والطائرات والسفن التجارية ووسائل النقل الأخرى أو ما في حكمها.
- 2- نصاب زكاة المستغلات هو نصاب الذهب أي ما قيمته تعادل قيمة (85) خمسة وثمانين جراماً من الذهب.
- 3- يكون مقدار زكاة المستغلات (2.5%) من إجمالي الإيراد السنوي.

الفصل السابع

زكاة عسل النحل والمنتجات الحيوانية والمائية

مادة (16)

تجب الزكاة في عسل النحل إذا بلغ نصابه (70) سبعين كيلوجراماً، فإذا بلغ هذا المقدار فما فوق وجب فيه الزكاة نصف العشر (5%) يؤخذ من صافي إيراد العسل بعد خصم التكاليف والنفقات وليس فيما دون ذلك زكاة.

مادة (17)

تجب الزكاة في المنتجات الحيوانية المعدة للتجارة كالألبان ومشتقاتها وبيض الدجاج وحرير دودة القز وغيرها، وتعامل هذه المنتجات معاملة عروض التجارة بعد خصم التكاليف والنفقات.

مادة (18)

تجب الزكاة في كل ما استخرج من البحر كالسمك واللؤلؤ والعنبر وغيره، وفيها ربع العشر (2.5%) إذا بلغت النصاب.

الفصل الثامن

زكاة الدخل

مادة (19)

تثبت الزكاة على دخول أصحاب الشرائح الآتية:

- 1- المستشفيات الخاصة.
  - 2- المستوصفات الخاصة.
  - 3- العيادات الخاصة.
  - 4- الورش المصنعة.
  - 5- مكاتب المحامين
  - 6- المكاتب الهندسية.
  - 7- مكاتب المحاسبين القانونيين
  - 8 - المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة.
  - 9- المصارف وشركات التأمين ومحلات الاتجار بالعقارات ومحلات الصرافة الفلسطينية، وما في حكمها.
  - 10- يحصل نصاب الزكاة من صافي أرباح الشركات الفلسطينية المسجلة وفق الأصول.
  - 11- الرواتب والأجور والمكافآت والمعاشات لكافة العاملين بالدولة والقطاعات الأخرى.
  - 12- أرباح أصحاب المهن الحرة والحرف التي يقرها مجلس الأمناء.
- وتحسب الزكاة على ما اجتمع من دخولهم في نهاية العام بعد احتساب التكاليف والنفقات الخاصة بها، وعلى أن تخصم الزكاة من الضريبة المطلوبة منهم، ومقدار الزكاة عليها كمقدار زكاة التجارة مع توفر النصاب.

الفصل التاسع

ما يجب في الركاك والمعادن

مادة (20)

يجب الخمس (20%) في الركاز والمعادن المستخرجة من باطن الأرض أو البحر أياً كانت حالتها الطبيعية جامدة أو سائلة إذا خرجت تلقائياً من باطن الأرض أو عثر عليها بسهولة دون إجراءات بحث وتنقيب مع خصم التكاليف إذا لم تستخرج إلا ببحث وتنقيب.

مادة (21)

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ماهية الركاز وأنواعه بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية نوعاً ومصرفاً.

الفصل العاشر

زكاة الفطر

مادة (22)

مع مراعاة ما نصت عليه المادة (23) من هذا القانون تجب زكاة الفطر على كل مسلم ومسلمة كبيراً أو صغيراً يدفعها الشخص عن نفسه وعن من يعولهم ممن تلزمه نفقته ويجوز تحصيلها من بداية شهر رمضان على أن يكون نهاية صرفها للفقراء قبل صلاة العيد.

مادة (23)

يشترط لوجوب زكاة الفطر على الشخص المسلم أن يملك معها قوت يومه وليلته وقوت من تلزمه نفقته كذلك.

مادة (24)

مقدار زكاة الفطر (صاع) من غالب قوت أهل البلد، ويجوز دفع القيمة نقداً إن كانت المصلحة تقتضي ذلك، وتحدد الهيئة سعر الصاع حسب سعر السوق في حينه.

مادة (25)

يجوز للمزكي دفع زكاة الفطر للهيئة أو لغيرها.

الباب الرابع

هيئة الزكاة الفلسطينية

الفصل الأول

إنشاء الهيئة ومهامها

مادة (26)

1. تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون هيئة تسمى (هيئة الزكاة الفلسطينية) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية، لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل لها تحقيق أغراضها، بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لسير أعمالها وممارسة نشاطها والتصرف فيها وفق أحكام القانون.
2. يكون المقر الرئيس للهيئة في مدينة القدس ويكون المقر المؤقت لها في أي مكان آخر يتخذه مجلس الأمناء، وله الحق في فتح فروع في المحافظات الأخرى.
3. تتمتع الهيئة بالإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للوزارات والدوائر الحكومية وأية إعفاءات أخرى تمنح للهيئة بموجب القانون.

مادة (27)

تتكون الموارد المالية للهيئة من:

- 1- الزكاة المتحصلة بموجب أحكام هذا القانون.
- 2- الزكاة المرسلة من بيوت الزكاة والمسلمين في العالم.

3-الصدقات والتبرعات والهبات.

4-أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة.

مادة (28)

مهام الهيئة

1. التنظيم والإدارة والإشراف على تحصيل وصرف الزكاة وفقاً لأحكام هذا القانون.
2. جواز استثمار الفائض من الزكاة والموارد الأخرى وفقاً للأصول الشرعية.

الفصل الثاني

مجلس الأمناء

مادة (29)

- 1- يُنشأ مجلس يسمى (مجلس الأمناء) يتكون من خمسة عشر عضواً بتتسيب من مجلس الوزراء للمجلس التشريعي.
- 2- بعد مصادقة المجلس التشريعي بالأغلبية المطلقة يُصدر رئيس الوزراء قراراً بذلك.
- 3- مدة مجلس الأمناء خمس سنوات و تجدد بتتسيب ومصادقة جديدين.
- 4- يُنتخب أعضاء المجلس من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس.
- 5- يكون أعضاء المجلس ممن عرفوا بالكفاءة والنزاهة وحسن السيرة على أن يكون عشرة منهم على الأقل من كبار العلماء المختصين في العلوم الشرعية والاقتصاد الإسلامي والباقي ممثلين عن المؤسسات الأهلية وكبار دافعي الزكاة.
- 6- في حالة شغور عضوية مجلس الأمناء لأي سبب من الأسباب يجري اختيار البديل وفقاً للإجراءات المذكورة أعلاه.
- 7- يُصدر مجلس الأمناء لائحة داخلية لتنظيم أعماله.
- 8- يكون مجلس الأمناء مسئولاً أمام المجلس التشريعي.

مادة (30)

اختصاصات مجلس الأمناء

يكون لمجلس الأمناء السلطة العليا التي تتولى الإشراف العام على تحقيق أهداف الهيئة ويكون له في سبيل ذلك الاختصاصات التالية:

- 1- إقرار السياسات والخطط العامة للهيئة.
- 2- إقرار توصيات مجلس الإدارة بشأن تعديل معايير وأنظمة تحصيل الزكاة وفقاً لهذا القانون.
- 3- إقرار السياسات بشأن استقطاب المزمكين من خارج فلسطين.
- 4- إقرار الموازنة السنوية والحساب الختامي للهيئة.
- 5- إقرار أنظمة الموظفين والعاملين في الهيئة والهيكل التنظيمي وفقاً للقوانين المعمول بها في فلسطين.
- 6- إعلان النصاب الشرعي للزكاة.
- 7- تحديد سياسات وتوجهات الصرف على البنود المختلفة وفقاً لهذا القانون.
- 8- القيام بأي عمل أو ممارسة لتحقيق أهداف الهيئة.

مجلس الإدارة

مادة (31)

يُجْمَعُ من مجلس الأمناء من غير أعضائه مجلس إدارة للهيئة يتكون من تسعة أعضاء ممن عرفوا بالكفاءة والنزاهة وحسن السيرة والخبرة الكافية في العلوم الشرعية والمالية والإدارية والاقتصادية والقانونية.

2- يكون مجلس الإدارة مسئولاً أمام مجلس الأمناء.

مادة (32)

يشترط في من يعين عضواً في مجلس الإدارة ما يلي:

1. أن لا يقل عمره عن (33) عام.
2. أن لا يكون فاقد الأهلية وفقاً لقرار محكمة فلسطينية أو غيرها.
3. أن لا يكون قد أشهر إفلاسه.
4. أن يكون مشهوداً له بالأمانة والاستقامة والكفاءة وحسن السير والسلوك.

5. أن لا يكون محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأخلاق والأمانة، والاعتداء على المال العام أو الخاص.

مادة (33)

يكون لمجلس الإدارة المهام والاختصاصات التالية:

- 1- اقتراح السياسات والخطط العامة للهيئة، ورفعها إلى مجلس الأمناء.
- 2- رفع التوصيات إلى مجلس الأمناء لتعديل معايير وأنظمة تحصيل الزكاة عندما تدعو الضرورة لإقرارها وفقاً لهذا القانون.
- 3- إعداد الموازنة السنوية والحساب الختامي للهيئة.
- 4- اقتراح أنظمة الموظفين والعاملين في الهيئة والهيكل التنظيمي وفقاً للقوانين المعمول بها في فلسطين ورفعها إلى مجلس الأمناء لإقرارها.
- 5- تنفيذ سياسات الهيئة وخططها المقررة من مجلس الأمناء.
- 6- البت في الطعون المقدمة إليه من المتظلمين.
- 7- أي أعمال أو تكاليف أخرى يكلفه بها مجلس الأمناء.

مادة (34)

يحق لعضو مجلسي الأمناء والإدارة الحصول على مكافأة وفقاً لنظام يصدر من مجلس الأمناء.

مادة (35)

1. يكون اجتماع مجلس الإدارة قانونياً، إذا حضره أغلبية الأعضاء، وتتخذ قرارات المجلس بأغلبية الحضور، وفي حالة تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

2. لا يعتبر اجتماع مجلس الإدارة قانونياً، إلا إذا حضره الرئيس أو نائبه.

مادة (36)

1 يُعقد مجلس الإدارة مرة في الشهر على الأقل بدعوة من الرئيس.

2. يجوز الدعوة لعقد اجتماع طارئ بطلب من ثلاثة أعضاء علي الأقل.
3. يختار مجلس الإدارة أحد الأعضاء للقيام بمهام أمين السر.
4. غياب العضو ثلاث مرات متتالية دون عذر مقبول يعد فاقداً للعضوية.

مادة (37)

يقدم مجلس الإدارة إلى مجلس أمناء الهيئة التقارير المالية التالية:

- 1- التقرير الربع سنوي عن النشاط الإداري والمالي للهيئة في مواعيدها.
- 2- تقرير عام عن السنة المالية المنصرمة يتضمن الآتي:
  - أ- الحسابات الختامية للهيئة والمعدة وفقاً للقواعد المتبعة.
  - ب- حساب الإيرادات والمصروفات.
  - ت- تقرير عن أعمال الهيئة وحالتها المالية.

الباب الخامس

تحصيل الزكاة ومصارفها

مادة (38)

- 1- بما لا يتعارض وأحكام هذا القانون تتولى الهيئة تحصيل الزكاة وتضعها في مكان وحساب خاص وفق نظام يعده مجلس الأمناء.
- 2- يتمتع المكلفون من الهيئة بتحصيل الزكاة من مصادرها بصفة الضبطية القضائية وعلى الجهات ذات الاختصاص تسهيل مهامهم في ذلك.

مادة (39)

تحدد اللائحة التنفيذية نسب الصرف الخاصة بكل نوع من أنواع المصارف الثمانية الواردة في الشريعة الإسلامية مع مراعاة الوضع الخاص بزكاة الفطر.

الباب السادس

العقوبات

مادة (40)

مع مراعاة أحكام الفقرة (4) من المادة (3) من هذا القانون:

- 1- كل شخص يمتنع عن دفع الزكاة الواجبة عليه يتم إلزامه بدفعها كاملة، ويعاقب بغرامة لا تزيد على نصف مقدار تلك الزكاة الواجبة عليه.
- 2- كل شخص يتحامل أو يتهرب عن دفع الزكاة الواجبة عليه شرعاً يتم إلزامه بدفعها كاملة ويعاقب بغرامة لا تزيد على (20%) من مقدار تلك الزكاة الواجبة عليه.
- 3- في جميع الأحوال الواردة في هذه المادة تحصل الزكاة المقررة شرعاً مع الغرامة جبراً.

مادة (41)

كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في تحصيل الزكاة أو الاطلاع على البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون أو الفصل فيما يتعلق بها من منازعات أو تظلمات فإنه ملزم بمراعاة سر المهنة طبقاً لما تقضي به القوانين واللوائح والأنظمة أفضى سراً أو أدلى ببيانات أو معلومات متعلقة بمزك - بقصد الإضرار - عوقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، ولا تزيد على سنة وللمتضرر الحق في المطالبة بالتعويض المدني.

الباب السابع**الإقرارات والتظلمات**

مادة (42)

مع مراعاة أحكام الفقرة (4) من المادة (3) من هذا القانون:

1- على كل شخص مكلف بأداء الزكاة أن يقدم إلى الهيئة أو فروعها أو الجهات التي تحددها قراراً يتضمن بياناً بمقدار الزكاة الواجب أدائها، ويجب عليه أن يؤدي ذلك المقدار المبين في إقراره في الوقت المحدد.

2- يعتمد الإقرار ما لم تقم قرينة قوية بعدم صدقه، فإن قامت القرينة بالهيئة وفروعها أن تلجأ إلى الوسائل المشروعة للكشف عن قدر الزكاة.

3- يجوز لأي شخص قُدرت عليه الزكاة بقرار إداري من قبل الهيئة أو رُفُض تقديره الذاتي التظلم للرئيس أو من يفوضه.

4- يدعو الرئيس أو من يفوضه المتظلم إلى جلسة للنظر في تظلمه، وللمتظلم أن يقدم البينة على أسباب تظلمه، ولا يجوز له خلال جلسة أو جلسات النظر في التظلم إبداء أية أسباب غير مذكورة في التظلم المقدم للهيئة.

5- للرئيس أو من يفوضه حق طلب المعلومات والتفاصيل والبيانات المتعلقة بأموال الشخص المُرُكّي.

6- على الشخص المُرُكّي المتظلم أن يدفع المبلغ الذي يسلم به في التظلم عند تقديم تظلمه كدفعة على حساب الزكاة.

7- إذا تم الاتفاق بين الشخص المُرُكّي والرئيس أو من يفوضه على تقدير أموال الزكاة، فإنه لا يجوز للشخص المُرُكّي الطعن فيه استناداً لأحكام هذا القانون.

8- إذا لم يتوصل الرئيس أو من يفوضه إلى اتفاق مع الشخص المُرُكّي على تقدير الزكاة أو لم يحضر الشخص المُرُكّي جلسة النظر في التظلم المحددة له فإنه يجوز للرئيس أو من يفوضه بقرار مُعلّل أن يقر الزكاة المُرُكّي تظلم منها أو يخفضها أو يزيدها أو يلغيها وذلك وفق المعلومات والبيانات المتوفرة.

9- قرارات الرئيس أو من يفوضه قابلة للطعن لدى محكمة الاستئناف الشرعية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ المُرُكّي بقرار الزكاة المستحقة.

المادة (43)

1- تختص محكمة الاستئناف الشرعية بالنظر في الطلبات المقدمة للطعن في قرارات الزكاة المستحقة وإعادة النظر في تقديرات الزكاة التي يجوز استئنافها بموجب أحكام هذا القانون.

2- تُعطي قضايا الزكاة المطعون بها صفة الاستعجال وتكون جلساتها سرية إلا إذا أمرت المحكمة بخلاف ذلك.

3- على الطاعن أن يدفع عند تقديم طلب الطعن رسماً مستقلاً عن كل سنة مطعون فيها بنسبة (1%) من الفرق بين مقدار قيمة الزكاة المقدرة عليه والمقدار الذي يسلم به من تلك الزكاة على أن لا يزيد عن مائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، ويدفع نصف هذا الرسم عند تجديد الطلب الذي شطب.

4- يكون قرار المحكمة نهائياً وغير قابل للاستئناف.

5- لا يجوز إثبات أية وقائع لم يدع بها أمام الشخص الذي صدر عنه قرار أو أمر التقدير المطعون فيه وعلى الطاعن إقامة الدليل لإثبات ادعاءاته.

6- على الطاعن أن يبين في طلب الطعن المبلغ الذي يسلم به من الزكاة المقدرة عليه وأن يقدم إلى المحكمة مع طلب الطعن إيصالاً بدفعه إلى المطعون ضده، ويرد طلب الطعن إذا لم يدفع المبلغ المسلم به على هذا الوجه.

7 يتولى الرئيس أو من يفوضه تبليغ الشخص المذكي خطياً بمقدار الزكاة المستحقة عليه وفقاً لقرار المحكمة.

8- يتولى تمثيل الهيئة لدى المحكمة بما في ذلك المدافعة والمرافعة عنها في كافة القضايا المتعلقة بالزكاة أحد موظفي الهيئة الحقوقيين أو أكثر وبتفويض خطي من الرئيس.

مادة (44)

للمحكمة الحق في أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والمعرفة على أن يكون من جهة محايدة.

الباب الثامن**الأحكام العامة****مادة (45)**

يحظر صرف ما تم تحصيله من أموال الزكاة في غير مصارفها المحددة شرعاً .

مادة (46)

تدفع الزكاة عند استحقاقها من عين المال، ويجوز أن تدفع نقداً بقيمتها وقت الوجوب.

مادة (47)

يعتبر دين الزكاة - أيا كان نوعه أو مصدره - من الديون الممتازة التي لها حق الأولوية وتحصل قبل أي حق آخر من الشخص المكلف بالزكاة أو من كفيله.

مادة (48)

تعتبر جميع البيانات المتعلقة بدفعي الزكاة سرية لا يجوز الكشف عنها إلا لأمر تتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون، ولا يجوز لأي شخص إفشاؤها أو استخدامها للإضرار بالغير من دفعي الزكاة أو مستحقيها ويعاقب من يخالف ذلك وفقاً للقانون.

مادة (49)

كل ما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون يرجع فيه إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

مادة (50)

تخضع الهيئة وحسابات الزكاة للفحص والمراجعة من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.

مادة (51)

يُصدر مجلس الأمناء الأنظمة واللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

مادة (52)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 2008 /11/20 ميلادية

الموافق: 23 / ذو القعدة / 1429 هجرية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية



المجلس التشريعي الفلسطيني قانون معدل لقانون الأحوال الشخصية*

---

* نشر في العدد الرابع والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون رقم (1) لسنة 2009 معدل لقانون الأحوال الشخصية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي وتعديلاته، لاسيما المادة (41) منه،

وعلى قانون الأحوال الشخصية المطبق في قطاع غزة،

وعلى قانون حقوق العائلة رقم 303 الصادر بتاريخ 1954/1/26م المطبق في قطاع غزة،

وعلى قانون الأحوال الشخصية رقم (61) لسنة 1976م المطبق في الضفة الغربية،

وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، لاسيما المادة (71) منه،

وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2008/12/3،

وبعد الاطلاع على كتاب الإحالة الصادر عن المجلس التشريعي لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2008/12/5،

باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،

أصدرنا القانون التالي:

مادة (1)

تعديل المادة (391) في قانون الأحوال الشخصية والمطبق في قطاع غزة والمادة

(118) الواردة في قانون حقوق العائلة رقم 303 الصادر بتاريخ 1954/1/26م

المطبق في قطاع غزة والمادة (162) الواردة في قانون الأحوال الشخصية رقم (61)

لسنة 1976م المطبق بالضفة الغربية لتصبح على النحو التالي:-

أ. للقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع سنين

وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تبين أن مصلحتها تقتضي

ذلك.

ب. للقاضي أن يأذن باستمرار حضانة الأم المتوفى عنها زوجها وحبست نفسها على تربية أولادها ورعايتهم إذا اقتضت مصلحتهم ذلك مع اشتراط الأهلية في الحاضنة والمشاهدة والمتابعة للعصبة.

ت. للمتضرر الطعن في قرار استمرار الحضانة حسب الأصول القانونية المتبعة واستثناءً إعادة الطعن بناءً على حيثيات جديدة.

مادة (2)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (3)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 2009/01/05 ميلادية.

الموافق: 09/ محرم / 1430 هجرية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

*

المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون المعهد العالي للقضاء الفلسطيني*

* نشر في العدد الخامس والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون المعهد العالي للقضاء الفلسطيني رقم (2) لسنة 2009م

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
بعد الاطلاع على القانون الأساسي لسنة 2003م وتعديلاته،
وعلى قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م،
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (89) لسنة 2004م بإنشاء معهد القضاء الفلسطيني،
وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء،
وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني لاسيما المادتين (71، 72) منه،
وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2008/12/4،
وبعد أن أصبح القانون مصدراً بقوة المادة (41) من القانون الأساسي لسنة 2003
وتعديلاته،
باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،
أصدرنا القانون التالي:

الفصل الأول

تعريف وأحكام عامة

مادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني المخصصة لها
أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:

الوزارة: وزارة العدل.

الوزير: وزير العدل.

المعهد: المعهد العالي للقضاء.

العميد: عميد المعهد.

المجلس: مجلس إدارة المعهد.

الرئيس: رئيس المجلس.

القضاة: قضاة المحاكم الشرعية والنظامية والعسكرية.
أعضاء النيابة: أعضاء النيابة النظامية والعسكرية

مادة (2)

يهدف المعهد إلى تحقيق ما يلي:

- 1- تطوير أداء القضاة وأعضاء النيابة وأعضاء ديوان الفتوى والتشريع وطلاب المعهد من خريجي كليات الشريعة والقانون والحقوق ورفع مستواهم مهنيًا وعمليًا.
- 2- رفع مستوى القانونيين العاملين في الوزارات والمؤسسات الرسمية من خلال عقد دورات قانونية تدريبية لهم.
- 3- إعداد وتدريب الموظفين الإداريين بالمحاكم والنيابة العامة وديوان الفتوى والتشريع.
- 4- جمع وحفظ ونشر الوثائق والتشريعات والأبحاث والمعلومات والمبادئ القانونية والسوابق القضائية والقانونية وغير ذلك مما يساعد على تحقيق العدالة.
- 5- التعاون مع المنظمات والجهات المحلية والعربية والدولية التي تباشر النشاط نفسه وتبادل الخبرات والوثائق والمعلومات القانونية والقضائية معها.
- 6- تنمية البحث العلمي في المجالات القانونية والقضائية.

مادة (3)

تتكون الموارد المالية للمعهد مما يلي:

- 1- الاعتمادات المخصصة له في الموازنة العامة.
- 2- المنح والمعونات والهبات والوصايا والتبرعات والرسوم التي يقبلها مجلس الإدارة وفقاً للأصول.

الفصل الثاني

مجلس الإدارة

مادة (4)

يكون للمعهد مجلس إدارة يشكل على النحو التالي:

- 1- وزير العدل
- رئيساً .
- 2- رئيس المجلس الأعلى للقضاء النظامي
- نائباً للرئيس .
- 3- وكيل وزارة العدل
- عضواً .
- 4- رئيس هيئة القضاء الشرعي
- عضواً .
- 5- رئيس هيئة القضاء العسكري
- عضواً .
- 6- النائب العام
- عضواً .
- 7- نقيب المحامين أو نائبه
- عضواً .
- 8- اثنان من عمداء أو أساتذة كليات الشريعة والقانون يختارهما وزير العدل بالتناوب كل سنتين .

مادة (5)

مجلس الإدارة هو السلطة العليا المشرفة على شؤون المعهد وتصريف أموره وتحقيق أغراضه وله على الأخص ما يلي:

- 1- رسم السياسة العامة للمعهد وهيكله التنظيمي .
- 2- تحديد برامج التدريب والدراسة وخطط تطويرها وتوجيه أنشطة المعهد .
- 3- إقرار نظام الاختبارات وكيفية إجرائها .
- 4- تحديد الرسوم المقررة للدراسة والتدريب في المعهد .
- 5- إعداد وإقرار اللائحة الداخلية للمعهد .
- 6- الموافقة على اختيار أعضاء هيئة التدريس والمشرفين الفنيين وقبول استقالتهم وإنهاء خدماتهم .
- 7- المصادقة على التقرير المالي والإداري السنوي والتقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالمعهد .

- 8- اقتراح موازنة المعهد وإدراجها ضمن موازنة الوزارة.
- 9- إقرار اتفاقات التعاون مع المعاهد والمؤسسات ذات العلاقة.
- 10- أية مسائل أخرى تتعلق بنشاط المعهد ويرى المجلس النظر فيها.

مادة (6)

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه مرة واحدة كل شهر وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكون اجتماعه قانونياً بحضور سبعة أعضاء على الأقل شريطة أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، ويصدر قراراته بأغلبية أعضاء المجلس الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الاجتماع.

عميد المعهد

مادة (7)

يكون للمعهد عميد يتم اختياره من بين القضاة أو أعضاء النيابة العامة أو أعضاء ديوان الفتوى والتشريع أو أحد المستشارين القانونيين أو المحامين أو أساتذة كلية الحقوق، المشهود لهم بالكفاية العلمية والعملية، ويصدر بتعيينه أو نفيه قرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من وزير العدل.

مادة (8)

لمجلس الإدارة أن يعهد إلى عميد المعهد أو لجنة من أعضائه ببعض اختصاصاته، وله أن يفوض أحد أعضائه في القيام بمهمة محددة.

مادة (9)

يتولى عميد المعهد الإدارة التنفيذية لنشاط المعهد وأعماله والإشراف على تنفيذ برامجها التي يقرها المجلس من خلال:

- 1- إدارة المعهد وتصريف شؤونه العلمية والمالية والإدارية والفنية ومتابعة سير العمل في أقسامه ووحداته.

- 2- إعداد مشروعات برامج التدريب والبحوث والحلقات الدراسية والندوات بالتشاور مع الجهات ذات العلاقة.
- 3- إعداد التقرير السنوي عن سائر أنشطة المعهد المالية والإدارية، ومقترحاته لتطوير أسلوب العمل.
- 4- تقديم خطط وبرامج التطوير وبرامج التطوير المقترحة لأنشطة المعهد لا إقرارها من قبل المجلس.
- 5- أية اختصاصات أو مهام أخرى قد يعهد بها إليه من المجلس.

الفصل الثالث

أحكام الدراسة والتدريب

مادة (10)

يقوم بالتدريس والتدريب في المعهد الأعضاء الحاليون والسابقون الذين يختارهم المجلس من الفئات التالية:

- 1- القضاة وأعضاء النيابة.
- 2- أعضاء ديوان الفتوى والتشريع.
- 3- أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا من ذوي الاختصاص.
- 4- ذوي الخبرة بموضوعات الدراسة والتدريب.
- 5- كبار رجال القضاء والأساتذة الأجانب الزائرين.

مادة (11)

مع مراعاة أحكام المادة (13) من هذا القانون تكون مدة الدراسة في المعهد سنتين ويصدر المجلس اللوائح والأنظمة اللازمة لذلك.

مادة (12)

مع مراعاة أحكام المادة (13) من هذا القانون يشترط فيمن يقبل للدراسة بالمعهد ما يلي:

- 1- أن يكون فلسطيني الجنسية، ويجوز قبول دارسين من جنسيات أخرى وفقاً للشروط التي يضعها المجلس.
- 2- أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق أو الشريعة والقانون من إحدى الجامعات المعترف بها.
- 3- أن يكون حسن السيرة والسلوك غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.
- 4- أن يجتاز مسابقة القبول التي يعقدها المعهد وفق الشروط التي يضعها المجلس.
- 5- أن لا يكون قد سبق فصله من المعهد لأي سبب من الأسباب.

مادة (13)

يجوز بقرار من المجلس عقد دورات تدريبية لمدة أقل من سنتين وفقاً لشروط خاصة يضعها المجلس، ويمنح من أتم أحد الدورات التدريبية بنجاح شهادة مصدقة من وزير العدل.

مادة (14)

يمنح خريج المعهد الذي أتم سنتين دراسيتين شهادة دبلوم عالي في العلوم القانونية تتضمن إتمامه للمتطلبات الدراسية في المعهد ودرجة نجاحه وتاريخ تخرجه ويصادق عليها من وزارتي العدل والتربية والتعليم العالي وفقاً للأصول.

الفصل الرابع

أحكام ختامية وانتقالية

مادة (15)

يكون للحصول على شهادة الدبلوم العالي من المعهد الأولوية في التعيين في الوظائف القضائية والقانونية.

مادة (16)

يستوفي للمعهد مقابل الدراسة والتدريب رسوماً تحدد وفقاً لقرارات المجلس الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون.

مادة (17)

يصدر الوزير بناءً على اقتراح المجلس اللوائح والأنظمة والقرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (18)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (19)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 2009/01/18م ميلادية.

الموافق: 22/ محرم 1430 هجرية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

*

المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون معدل لقانون العقوبات*

---

* نشر في العدد الخامس والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون رقم (3) لسنة 2009 معدل لقانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع:

على القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته،

وعلى قانون العقوبات الفلسطيني رقم 74 لسنة 1936،

وعلى قانون العقوبات الأردني رقم 64 لسنة 1960،

وعلى الأمر رقم 120 لسنة 1950 بشأن جواز وقف تنفيذ العقوبة،

وعلى الأمر رقم 260 لسنة 1953 بشأن تطبيق المواد الخاصة بالزنا الواردة في

الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات المصري،

وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني لاسيما المادة (71) منه،

وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ 2009/05/25

وبعد أن أصبح القانون مصدراً بقوة المادة (41) من القانون الأساسي لسنة 2003

وتعديلاته،

باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،

صدر القانون التالي:

مادة (1)

يضاف إلى قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936 مادة مستحدثة تلي المادة (18)

وتحمل رقم (18) مكرر تنص على:

يجوز للمحكمة اعتبار عفو ولي الدم أو دفع الدية سبباً مخففاً للعقوبة.

مادة (2)

تعدل المادة (152) من قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936م بإضافة فقرة جديدة.

(أ) مكرر

واقع أنثى أو كل أنثى سمحت برضاها لذكر بمواقعتها دون عقد زواج شرعي.

مادة (3)

يضاف إلى قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936 مادة مستحدثة تلي المادة

(262) وتحمل رقم (262) مكرر تنص على:

1- كل من :

أ- استرق السمع أو سجل أو نسخ أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أياً كان نوعه حديثاً خاصاً جرى في أحد الأماكن، أو عن طريق الهاتف بدون رضا صاحب الشأن.

ب- التقط أو نقل أو نسخ أو أرسل بأي جهاز من الأجهزة صورة شخص في مكان خاص، فإذا صدرت الأفعال المذكورة أثناء اجتماع على مسمع ومرأى الأشخاص الذين يهتم الأمر الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن رضاهم يكون مفترضاً ما لم يبدوا اعتراضهم على الفعل.

ج- أساء عمداً استعمال أجهزة الخطوط الهاتفية أو الانترنت أو أية وسيلة تكنولوجية أخرى بأن روج أو نقل أو طبع أو نسخ أية مواد إباحية، أو أزعج الغير، أو وجه إليهم ألفاظاً بذيئة أو مخلة بالحياء أو تضمن حديثه معهم تحريضاً على الفسق والفجور.

د- أذاع أو نشر أو طبع أو نسخ أو استعمل ولو في غير علانية، تسجيلاً أو صورة أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة في البنود (أ، ب، ج) من هذه المادة وكان ذلك بدون رضا صاحب الشأن يعتبر أنه اعتدى على حرمة الحياة الخاصة لأحد الأشخاص يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة.

2- يحكم في جميع الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة بما يلي:

أ- محو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها.

ب- مصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل عنها.

3- كل من اقتحم نظاماً لمعلومات حاسوب خاص بالغير أو بقي فيه دون وجه مشروع، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة، وبغرامة لا تتجاوز ألف دينار أردني

أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بإحدى هاتين العقوبتين، وإذا نتج عن ذلك تعطيل تشغيل النظام أو محو المعلومات التي يحتوي عليها أو تعديلها، تكون العقوبة الحبس، وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة (4)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة (5)

على الجهات المختصة كافة- كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 2009/06/25م ميلادية.

الموافق: 03/ رجب / 1430 هجرية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية



المجلس التشريعي الفلسطيني قانون معدل لقانون الإجراءات الجزائية

---

* نشر في العدد الخامس والسبعون من الوقائع الفلسطينية

**قانون رقم (4) لسنة 2009 معدل
لقانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001**

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
بعد الاطلاع على القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته،
وعلى قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001،
وعلى قانون البيّنات في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001،
وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني لاسيما المادة (71) منه،
وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ 2009/05/25
وبعد أن أصبح القانون مصدراً بقوة المادة (41) من القانون الأساسي لسنة 2003
وتعديلاته،
باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،
صدر القانون التالي:

مادة (1)

تعديل المادة (206) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 بإضافة
فقرة جديدة وتحمل رقم (1) مكرر تنص على:
استثناء من أحكام الفقرة (1) من هذه المادة تقام البيئة في الدعاوي الجزائية
المتعلقة بالمخدرات وغيرها من المؤثرات العقلية بأي من طرق الإثبات.

مادة (2)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (3)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 2009/06/25م ميلادية.

الموافق: 03/ رجب / 1430 هجرية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية



المجلس التشريعي الفلسطيني قانون معدل لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل*

---

* نشر في العدد الخامس والسبعون من الوقائع الفلسطينية

**قانون رقم (5) لسنة 2009 معدل
لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (6) لسنة 1998**

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
بعد الاطلاع على القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته،
وعلى قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (6) لسنة 1998،
وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني لاسيما المادة (71) منه،
وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ 2009/05/25
وبعد أن أصبح القانون مصدراً بقوة المادة (41) من القانون الأساسي لسنة 2003
وتعديلاته،
باسم الله، ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،
صدر القانون التالي:

مادة (1)

تعديل المادة (57) من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل لتصبح كالتالي:
1- يجوز لوزير العدل في الظروف الطارئة منح النزول إجازه.
2- تحدد الإجازة المذكورة في البند (1) من هذه المادة بنظام يصدر عن مجلس الوزراء.

مادة (2)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (3)

على الجهات المختصة كافة- كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
صدر بتاريخ: 2009/06/25م ميلادية.
الموافق: 3/ رجب 1430 هجرية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون الموازنة العامة الاستثنائية للسلطة الوطنية الفلسطينية*

* نشر في العدد السادس والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون الموازنة العامة الاستثنائية للسلطة الوطنية الفلسطينية رقم (6) للسنة المالية 2009م

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي وتعديلاته ولاسيما المواد (41)، (61)، (90) منه،

وعلى أحكام قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998م،

وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي ولاسيما المادتان (71)، (74) منه،

وبناءً على تنسيب مجلس الوزراء بتاريخ: 5 / 7 / 2009م،

وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ 1/10/2009م،

وبعد أن أصبح القانون مصدراً بقوة المادة (41) من القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته،

وتحقيقاً للمصلحة العامة،

باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،

صدر القانون التالي:

مادة (1)

يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة الاستثنائية للسنة المالية 2009 م).

مادة (2)

يكون لوزارة المالية سلطة تحصيل الإيرادات وفق الآليات والشروط والمعدلات المنصوص عليها في التشريعات المرعية ويستمر الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة (12/1) (واحد من اثني عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية 2005م بحد أقصاه تاريخ 31/12/2009م.

مادة (3)

تقدر إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية ونفقاتها للسنة المالية 2009م على النحو التالي:-

1- الإيرادات العامة (428) (أربعمائة وثمانية وعشرون) مليون دولار موزعة على النحو التالي:

أ. جباية محلية (36) (سنة وثلاثون) مليون دولار.
ب. المنح والمساعدات لدعم الموازنة (392) (ثلاثمائة واثنان وتسعون مليون دولار).

2- النفقات العامة (428) (أربعمائة وثمانية وعشرون) مليون دولار موزعة على النحو التالي:-

أ. النفقات الجارية (355) ثلاثمائة وخمسة وخمسون مليون دولار أمريكي.
ب. النفقات التطويرية (73) ثلاثة وسبعون مليون دولار أمريكي.

مادة (4)

دون المساس بالحقوق وبعد إقرار المجلس التشريعي لخطتي التعويض وإعادة اعمار قطاع غزة المقدمة من مجلس الوزراء يتم ما يلي:-

أ- تخصيص مبلغ (1.7 مليار دولار) لتعويض متضرري حرب الفرقان على قطاع غزة .

ب-تخصيص (مليار دولار) لإعادة الإعمار لما تم من أضرار خلال حرب الفرقان على غزة.

ج- يكون صرف المبالغ المذكورة في الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة وفقاً للإمكانيات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

مادة (5)

لا يجوز اللجوء إلى الاقتراض لتمويل تنفيذ الموازنة خلال السنة المالية 2009م إلا بعد مصادقة المجلس التشريعي الفلسطيني.

المادة (6)

باستثناء المنح والمساعدات والقروض التي وافق عليها المجلس التشريعي تعد المبالغ كافة التي حصلت عليها أية جهة فلسطينية باسم السلطة الوطنية الفلسطينية ديون على تلك الجهة وتتحمل هذه الجهة أو المؤسسة التي تعاونت معها المسؤولية الكاملة عن هذه الديون ولن يتم احتسابها ضمن الدين العام على السلطة الوطنية الفلسطينية.

مادة (7)

بما لا يتعارض وأحكام المادة (92) من القانون الأساسي المعدل، يحظر كشف حسابات وزارة المالية لدى المصارف بما لا يزيد على (140) مائة وأربعين مليون دولار خلال السنة المالية 2009.

مادة (8)

تخصص اعتمادات مالية لكافة التعيينات التي تمت خلال السنتين الماليتين 2007م، 2008م ويتم حصر التعيينات في الاحداثات الملحقة بهذا القانون ويتم التعيين على بدل الشواغر المتحققة بقرار من مجلس الوزراء.

مادة (9)

تعتبر جداول الإيرادات والنفقات وجداول إحداثات لكل مراكز المسؤولية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.

مادة (10)

باستثناء ما ورد في المواد (4, 6, 8) من هذا القانون, يقتصر تطبيق الأحكام الواردة في هذا القانون على الموازنة العامة الاستثنائية للسنة المالية 2009.

مادة (11)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (12)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من 2009/1/1م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 2009/11/01م ميلادية.

الموافق: 14/ ذو القعدة 1430 هجرية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون "هيئة حقوق أسر الشهداء" *

---

* نشر في العدد السادس والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون "هيئة حقوق أسر الشهداء"**رقم (7) لسنة 2009**

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الإطلاع على القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته،

وعلى قانون الخدمة المدنية رقم "4" لسنة 1998 وتعديلاته،

وعلى قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني رقم (8) لسنة 2005،

وعلى قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005،

وعلى القرار بقانون التأمين والمعاشات رقم (8) لسنة 1964 المطبق في قطاع

غزة وتعديلاته،

وعلى قانون التقاعد المدني رقم (34) لسنة 1959 المطبق في الضفة الغربية،

وعلى قانون حماية المقاومة الفلسطينية رقم (6) لسنة 2008،

وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي لاسيما المادة (71) منه،

وبناء على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة

بتاريخ: 2009/10/22م،

وبعد أن أصبح القانون مصدراً بقوة المادة (41) من القانون الأساسي لسنة

2003 وتعديلاته،

بسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني

صدر القانون التالي:

تعريفات**المادة (1)**

لغايات تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة

لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:

السلطة: السلطة الوطنية الفلسطينية.

الهيئة: هيئة حقوق أسر الشهداء.

رئيس الهيئة: رئيس هيئة حقوق أسر الشهداء.

الشهيد: كل من قُتل دفاعاً عن الوطن في مواجهة العدو خلال المقاومة، أو الإعداد أو التجهيز أو الإسناد لها، أو بسبب الاحتلال داخل فلسطين واعتمد من قبل الهيئة شهيداً، أو من صدر قرار عن مجلس الوزراء باعتباره شهيداً لاعتبارات المصلحة الوطنية.

أسرة الشهيد: المنتفعون من هذا القانون والقوانين المطبقة بشأن التقاعد العام والتأمين والمعاشات.

أهداف القانون

مادة (2)

يهدف هذا القانون إلى:

- 1- تكريم الشهداء ورفع شأنهم.
- 2- حفظ الحقوق المالية لأسر الشهداء.
- 3- توفير الرعاية اللازمة لأسر الشهداء.

إنشاء الهيئة

مادة (3)

1- تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون هيئة تسمى "هيئة حقوق أسر الشهداء"، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي قامت من أجلها وفقاً لأحكام هذا القانون.

2- تتبع الهيئة لمجلس الوزراء.

3- تكون للهيئة ميزانية مستقلة ضمن الموازنة العامة للسلطة.

4- يكون المقر الرئيسي للهيئة مدينة القدس، والمقر المؤقت لها في أي مكان تختاره في فلسطين، ويجوز لها أن تتخذ فروعاً لها في محافظات فلسطين.

رئيس الهيئة

المادة (4)

- 1- يعين رئيس الهيئة من موظفي الفئة العليا بقرار يصدر عن مجلس الوزراء بعد المصادقة عليه من المجلس التشريعي.
- 2- يكون رئيس الهيئة مسئولاً أمام مجلس الوزراء.
- 3- ينسب رئيس الهيئة عدداً كافياً لشغل الوظائف اللازمة لتمكين الهيئة من القيام بمهامها طبقاً للقانون.

نطاق سريان القانون

المادة (5)

- 1- تتولى الهيئة رعاية حقوق أسر شهداء فلسطين داخل نفوذ السلطة.
- 2- تتولى الهيئة الإشراف والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بشئون أسر الشهداء داخل نفوذ السلطة.

الحقوق المالية

المادة (6)

فور اعتماد وتسجيل الشهيد لدى الهيئة يصرف لأسرة الشهيد "غير الموظف الحكومي" مبلغ مقداره (\$2000) ألفاً دولار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً ولمرة واحدة من تاريخ نفاذه.

المادة (7)

يكون المخصص الشهري الأساسي لأسرة الشهيد "غير الموظف الحكومي" الذي بلغ الثامنة عشرة من عمره مبلغ (\$250) مائتين وخمسين دولاراً أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، ويضاف إليه العلاوات التالية:

- 1- مبلغ (\$30) ثلاثين دولاراً لأي من الزوجين.
- 2- مبلغ (\$10) عشرة دولارات لكل ولد ذكر أو أنثى.
- 3- مبلغ (\$50) خمسين دولاراً لكل من الوالدين.

المادة (8)**مع مراعاة أحكام المادة (7) أعلاه:**

- 1- يكون المخصص الشهري الإجمالي لأسرة الشهيد دون الثامنة عشرة من عمره مبلغ (\$150) مائة وخمسين دولاراً أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً .
- 2- يكون المخصص الشهري الإجمالي لأسرة قدمت ثلاثة شهداء فأكثر دون الثامنة عشرة من العمر مبلغ (\$500) خمسمائة دولار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً .

المادة (9)

إذا كان الشهيد موظفاً عاماً مدنياً أو عسكرياً وتتقاضى أسرته راتباً من خزينة السلطة أو هيئة التقاعد الفلسطينية أو ممن ينطبق عليهم قانون التأمين والمعاشات عند استشهاده يصرف لأسرته الراتب التقاعدي إذا كان أعلى من مخصص الشهيد وإذا كان الراتب التقاعدي أقل من مخصص الشهيد يصرف له الفرق من الهيئة.

آلية الصرف**المادة (10)**

- 1- تصرف مخصصات أسر الشهداء من خلال حسابات مصرفية للمتفعين مباشرة، أو وكلائهم.
- 2- يكون المبلغ المخصص لأسرة الشهيد مربوطاً بجدول غلاء المعيشة.
- 3- يستمر الصرف ما دام في أسرة الشهيد منتفعون من المخصص.
- 4- توزع وتُصرف مخصصات أسر الشهداء المقررة على المنتفعين وفقاً لقانوني التقاعد العام والتأمين والمعاشات.

توزيع التركة

المادة (11)

تُوزع تركة الشهيد حسب الشريعة الإسلامية ويُحَقُّ بها كل الهبات المقطوعة التي تمنح إثر استشهاده.

امتيازات خاصة**المادة (12)**

- 1- يعفى أبناء وبنات وزوجات الشهيد من رسوم التعليم الفلسطيني بالمدارس الحكومية وأقسام التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية الحكومية والعامّة وفقاً لأنظمة الإعفاء الجامعي المعتمدة.
- 2- تعفى أسرة الشهيد من رسوم التأمين الصحي.
- 3- تحدد حالات الإعفاء المذكورة وفقاً لنظام يصدره مجلس الوزراء بموجب أحكام هذا القانون.

تكريم الشهداء**المادة (13)**

- 1- تقوم الهيئة بإعداد قاعدة بيانات موثقة عن الشهداء وظروف استشهادهم وجرائم الاحتلال التي مورست بحقهم.
- 2- تؤسس الهيئة متحفاً خاصاً يوثق حياة الشهداء وآثارهم ووصاياهم وسيرهم الذاتية وجهودهم العلمية والأدبية.
- 3- ترعى الهيئة مشاريع تكريم الشهداء والاحتفاء بهم وإطلاق أسمائهم على الأحياء والمدارس والشوارع، وإثراء المنهاج الفلسطيني بفقرات خاصة بهم.

أحكام عامة

المادة (14)

يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (15)

يلغى كل ما يتعارض وأحكام هذا القانون.

المادة (16)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 2009/11/22م ميلادية.

الموافق: 05/ ذو الحجة / 1430 هجرية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية



المجلس التشريعي الفلسطيني

قانون الموازنة العامة للسنة المالية (2010م)*

---

* نشر في العدد السادس والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون الموازنة العامة للسنة المالية (2010م)
رقم (1) لسنة 2010

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي وتعديلاته ولاسيما المواد (36)، (41)، (61)،
(90) منه،

وعلى أحكام قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998م،
وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي ولاسيما المادتان (71)، (74) منه،
وبناءً على تنسيب مجلس الوزراء،

وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ 2009/12/31م،
وبعد أن أصبح القانون مصدراً بقوة المادة (41) من القانون الأساسي لسنة 2003
وتعديلاته،

باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني،

صدر القانون التالي:

المادة (1)

يسمى هذا القانون قانون الموازنة العامة للسنة المالية (2010م) ويعمل به اعتباراً من
2010/1/1م.

المادة (2)

تقدر إيرادات ونفقات السلطة للإتّى عشر شهراً المنتهية بتاريخ 2010/12/31 بما
يلي:

1- الإيرادات العامة ومصادر التمويل	13,940	مليون شيكل
أ- الإيرادات المحلية	6,600	مليون شيكل
ب- المنح والمساعدات لدعم الموازنة	5,340	مليون شيكل
ج- المنح المقدرة لتمويل النفقات التطويرية	2,000	مليون شيكل
د- سداد القروض	0	

2- النفقات العامة وصافي الإقراض	13,940	مليون شيكل
أ- النفقات الجارية	11,940	مليون شيكل
ب- النفقات التطويرية	2,000	مليون شيكل

المادة (3)

تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (7,340) مليون شيكل ويستخدم هذا المبلغ لتمويل العجز.

المادة (4)

تخصص المنح والمساعدات الخارجية المقدرة في البند (ج) من الفقرة (1) من المادة (2) أعلاه بمبلغ (2,000) مليون شيكل لتغطية النفقات التطويرية المبينة في البند (ب) من الفقرة (2) من المادة (2) أعلاه ولا يجوز الإنفاق إلا بالقدر الذي يتحقق منها.

المادة (5)

الاقتراض

أ- لا يجوز اللجوء إلى الاقتراض من صندوق التأمين والمعاشات أو سلطة النقد الفلسطينية لتمويل تنفيذ الموازنة خلال السنة المالية 2010م.

ب- لا يجوز اللجوء إلى الاقتراض بفوائد ربوية بأي حال من الأحوال من أي جهة كانت سواء داخلية أو خارجية.

المادة (6):

بما لا يتعارض مع أحكام المادة (92) من القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية والفقرة "ب" من المادة (5) من هذا القانون يحظر كشف حسابات وزارة المالية لدى القطاع المصرفي بما يزيد عن 160 مليون دولار خلال عام 2010.

المادة (7)

بما لا يتعارض مع أحكام المادة (6) من هذا القانون، لا يجوز لأي مركز مسؤولية وردت موازنته في هذا القانون الاقتراض أو السحب على المكشوف من أي بنك محلي أو مؤسسة مالية.

المادة (8)

تورد جميع الإيرادات والمساعدات والمنح ومصادر التمويل الأخرى التي يتم الحصول عليها إلى حساب الخزينة الموحد في وزارة المالية.

المادة (9)

أ- يتم الإنفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناءً على أوامر مالية عامة أو خاصة مصدقة من وزير المالية وبموجب حوالات مالية شهرية صادرة عن الإدارة العامة للموازنة العامة وفق الأصول وعلى ضوء الموارد المالية المتاحة. أما فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية لا يتم الصرف عليها بطريقة تلقائية وإنما بناءً على موافقة مسبقة من وزير المالية.

ب- يجوز إصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية أو التطويرية إذا توفرت أسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ت- إذا أنيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو هيئة ما بوزارة أو جهة رسمية أخرى يجوز نقل صلاحية الإنفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة إلى المسؤول عن الإنفاق في الوزارة أو الهيئة أو الجهة الرسمية الأخرى بموافقة وزير المالية.

ث- لا يجوز عقد أي نفقة أو صرف أي سلفة لم يرصد لها مخصصات في هذا القانون وإذا اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية فيتوجب إصدار قانون ملحق بهذا القانون قبل الصرف يأخذ نفس دورة هذا القانون.

ج- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

ح- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد عن المخصصات الواردة في الحوالات الصادرة بموجب أحكام هذا القانون أو طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته عن المخصصات المرصودة له في هذا القانون إلا بموافقة مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية وبصفة عامة يجب أن ينظر إلى المخصصات المقررة في هذا القانون على أنها المبالغ القصوى ويجب ألا تتجاوز النفقات الفعلية للمخصصات الصادرة بحوالات مالية.

خ- لا يجوز صرف أي مبلغ من المخصصات المرصودة لأي مركز مسؤولية إلا بعد توقيع المفوض بالإتفاق عن ذلك المركز.

د- لا يجوز للجان العطاءات المركزية طرح أي عطاء مهما كانت قيمته إلا بعد التأكد من توفر المخصصات المالية اللازمة وبموجب مستند التزام مالي مصدق من مدير عام الموازنة العامة.

ذ- لا يجوز فتح حساب أمانات من المخصصات المرصودة في هذا القانون إلا بموافقة وزير المالية.

ر- لا يجوز صرف راتب أي موظف جديد على حساب مخصصات أي مركز مسؤولية إلا بعد صدور قرار تعيينه من ديوان الموظفين العام وتخصيص الاعتماد المالي له من قبل وزير المالية بناءً على تنسيب من الوزير المختص.

المادة (10)

يتم الإتفاق من مخصصات الاحتياطات المالية المرصودة في فصل وزارة المالية بقرار من وزير المالية بتنسيب من الوزير المختص إذا كانت النفقة ناتجة عن ظروف طارئة لم تؤخذ بعين الاعتبار حين إعداد هذا القانون.

المادة (11)

يتم الإنفاق من مخصصات النفقات التطويرية المرصودة في فصل وزارة المالية بقرار من وزير المالية.

المادة (12)

يتم الإنفاق من مخصصات النفقات العامة المرصودة في فصل وزارة المالية بقرار من وزير المالية.

المادة (13)

يتم الإنفاق من مخصصات صندوق الرعاية الاجتماعية المرصودة في فصل وزارة العمل بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من وزير العمل واعتماد من وزير المالية.

المادة (14)

أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل ذاته بقرار من وزير المالية وبناءً على تنسيب مدير عام الموازنة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في المجموعة (100) في النفقات الجارية لأي مجموعة أخرى أو بالعكس باستثناء المادة (401) من النفقات التحويلية كما لا يجوز نقل أي مخصصات من والى الرواتب والأجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الأخرى في هذه النفقات.

ت- لا يجوز النقل من المخصصات الواردة تحت المواد (201)، (202)، (203)، (204)، (205) الواردة في المجموعة (200) ومن مخصصات المادة (401) الضمان الاجتماعي - الواردة في المجموعة (400) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها واليها.

ث- مع مراعاة أحكام الفقرات (أ، ب، ت) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من مادة إلى مادة أخرى في الفصل ذاته بموافقة وزير المالية بناءً على تنسيب مدير عام الموازنة.

ج- يتم نقل المخصصات المرصودة في موازنة أي مركز مسؤولية لأي موظف يتم نقله بناءً على طلب الجهة المنقول إليها، وموافقة ذلك المركز بشكل مباشر من قبل الإدارة العامة للموازنة العامة إلى الجهة المنقول إليها.

المادة (15)

لا يجوز نقل المخصصات من فصل إلى فصل آخر إلا بقانون.

المادة (16)

على الرغم مما ورد في المادتين (14+15) من هذا القانون يجوز نقل المخصصات من برنامج إلى برنامج آخر من فصل وزارة المالية (النفقات العامة - الاحتياطات المالية) بناءً على موافقة وزير المالية.

المادة (17)

يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والهيئات والجهات الرسمية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (100) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بناءً على كشف لكل فصل والذي يحدد عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها أو رواتبها وفق أحكام التشريعات السارية المفعول ولا يجوز أن يتجاوز عدد موظفي كل مركز مسؤولية عدد الوظائف المحددة بموجب الكشف المرفق بهذا القانون.

المادة (18)

إيقاف صرف البدلات المترتبة على العمل بنظام الساعات الإضافية ويتم العمل على استبداله بما يلي:
أ- نظام الورديات.

- ب- في حالات تعذر العمل بنظام الورديات يتم منح الموظف يوم إجازة مقابل كل (7) ساعات عمل إضافي، وذلك بالإضافة إلى الإجازات الرسمية.
- ج- ويستثنى من ذلك ما صدر بقرار من الوزير المختص وموافقة وزير المالية.

المادة (19)

تعتبر جداول الإيرادات والنفقات وجدول الوظائف لكل مركز مسؤولية الملحق بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة (20)

تتولى الإدارة العامة للموازنة بوزارة المالية مراقبة ومتابعة تنفيذ المخصصات في هذا القانون دون الإخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الأخرى.

المادة (21)

مجلس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (22)

يقتصر تطبيق الأحكام الواردة في هذا القانون على الموازنة العامة للسنة المالية 2010م.

صدر بتاريخ: 2010/01/31 ميلادية.

الموافق: 16/صفر/ 1431 هجرية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المجلس التشريعي الفلسطيني
تعديلات بشأن قانون الموازنة العامة لسنة 2010

قرار رقم (1231/ع.غ.1/4)

المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته الخاصة الثانية المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة يوم الخميس الموافق 2009/12/31م.

أخذاً بعين الاعتبار:

- خطاب الموازنة العامة للسنة المالية 2010م المقدم من الحكومة.
- تقرير لجنة الموازنة والشئون المالية لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010م.
- أحكام النظام الداخلي.
- نقاش وتوصيات الأخوات والإخوة أعضاء المجلس.

يقرر:

أولاً: قبول تقرير لجنة الموازنة والشئون المالية لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010م بالأغلبية المطلقة مع التعديلات حسب الأصول.

ثانياً: إقرار توصيات تقرير لجنة الموازنة والشئون المالية لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010م بالأغلبية المطلقة مع التعديلات حسب الأصول لتكون كالتالي:-

على الصعيد المالي والإعاثي.

- 1- العمل على زيادة الإيرادات المحلية من خلال:
  - أ- الالتزام بتطبيق قانون ضريبة الدخل والتشريعات الضريبية الأخرى.
  - ب- الاهتمام بالإدارات الإيرادية في وزارتي الصحة والنقل والمواصلات.
- 2- ضرورة قيام الحكومة بتزويد المجلس التشريعي بمصادر تمويل الموازنة.
- 3- تلتزم الحكومة بتأمين مستحقات الموظفين ووضع خطة للبدء بصرفها خلال عام 2010م، وتوفير الضمانات الكافية بخصوص أموال التأمين والمعاشات لضمان صرفها في موعدها.

4- تفعيل الصندوق الفلسطيني لتعويضات مصابي حوادث الطرق وإجبار شركات التأمين العاملة على دفع مساهماتها المحددة قانوناً ، على أن يتم البدء بالصرف للمتضررين من حوادث الطرق خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ البدء بتحصيل مساهمة شركات التأمين.

5- ضرورة ربط منح تراخيص المركبات بتقديم وثيقة تأمين سارية المفعول على أن تتساوى مدة التأمين ومدة الترخيص، وفقاً لأحكام قانون التأمين وقانون المرور .

6- الإسراع في تطبيق قانون تنظيم الزكاة الذي أقره المجلس التشريعي في العام 2008م.

7- إجراء مقاصة بين الحكومة وشركة كهرباء غزة بما يكفل تسديد فاتورة مستحقات الكهرباء للعائلات معدومة الدخل والأكثر فقراً .

8- تشكيل لجنة وزارية لوضع رؤية وآلية واضحة لضبط كافة المساعدات والهبات والمنح العينية، وأن تتولى وزارة المالية ذلك.

9- ضرورة التزام الحكومة بعدم صرف أي نفقة إضافية لم يرصد لها مخصصات في قانون الموازنة الأصلي إلا بعد موافقة المجلس التشريعي من خلال ملحق الموازنة تعزيزاً لمبدأ الشفافية وتحسين آلية الرقابة على المال العام.

على صعيد الإدارة العامة والتنمية.

1- إعادة النظر في سياسة التوظيف القائمة وذلك بهدف تخفيض فاتورة الرواتب والأجور من خلال الخطوات التالية:

أ- تجميد شواغر عامي 2008 ، 2009.

ب- أن تكون التعيينات في الوظائف الخدمية، من خلال نظام العقود ولمدة لا تزيد عن أحد عشر شهراً .

ج- تجميد إحداثات عام 2010 إلى حين رسم سياسة توظيف واضحة.

- د- تشكيل لجنة خاصة تضم في عضويتها ممثلاً عن لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي وممثلاً عن وزارة المالية وممثلاً عن ديوان الموظفين العام، وتقوم هذه اللجنة على ضبط كافة التعيينات والترقيات.
- هـ- ضرورة إعداد نظام جدول تشكيلات الوظائف وفقاً للهيكل التنظيمية ومسميات الوظائف للوزارات والمؤسسات العامة وأن يتم تحديد الشواغر الوظيفية في الموازنة على أساسها والالتزام في التوظيف بما يقر في الموازنة.
- 2- إعادة النظر في قانوني الخدمة المدنية والخدمة العسكرية على أن تتم المساواة بين الموظفين المدنيين والعسكريين.
- 3- تؤكد على الاهتمام بالجانب التنموي الاقتصادي، وعدم الاكتفاء بالاهتمام بالجانب الإغاثي.
- 4- تعيين رئيس لهيئة سوق رأس المال، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من بدء السنة المالية 2010م، وتفعيل الهيئة وفقاً للقانون.
- 5- تعيين نائب محافظ لسلطة النقد الفلسطينية في قطاع غزة، لضمان رقابة فاعلة على المصارف وشركات الأموال العاملة في فلسطين.
- 6- مطالبة الحكومة بترشيد استهلاك الطاقة والمياه والمحروقات والاهتمام بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي لمنع تلوث مياه الشرب والري.
- 7- تعيين رئيس ونائب رئيس لديوان الرقابة المالية والإدارية على أن يراعى في المرشحين شروط الاختصاص والكفاءة فيما يتعلق بالأمور المالية والإدارية وفقاً لأحكام القانون.
- 8- ضرورة تعميم تطبيق مبدأ أتمتة جميع الأعمال في جميع الجهات العامة وربطها بشبكة حاسوب مركزية بهدف الوصول إلى ما يعرف بالحكومة الإلكترونية.
- 9- القيام بالخطوات التالية من أجل التطوير الإداري:

- أ- دمج كل من ديوان الموظفين ووزارة التخطيط و الإدارة العامة للرواتب في وزارة واحدة تحت مسمى "وزارة التخطيط والتنمية البشرية والإدارية".
- ب- دمج كل من المكتب الإعلامي الحكومي ووزارة الثقافة ووزارة السياحة والآثار في إطار واحد تحت مسمى "المكتب الحكومي للإعلام والثقافة و السياحة".
- ج- دمج كل من وزارة شئون المرأة ووزارة العمل ووزارة الشئون الاجتماعية في وزارة واحدة تحت مسمى "وزارة المرأة والعمل والشئون الاجتماعية"، على أن تتحول الوزارات الثلاثة إلى إدارات ضمن إطار الوزارة الجديدة.
- د- دمج دائرة تسجيل الأراضي "الطابو" الموجودة في سلطة الأراضي ودائرة مسجل الشركات الموجودة في وزارة الاقتصاد إلى وزارة العدل، على أن يتم دمج باقي إدارات سلطة الأراضي إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- 10- تعديل مسمى "وزارة الأوقاف والشؤون الدينية" إلى "وزارة القدس والأوقاف والشؤون الدينية" وذلك لان القدس قضية مركزية في الصراع، وهذا يتطلب تخصيص موازنة مقدارها 30 مليون دولار لدعم القدس وصمود أبنائها.
- 11- زيادة مخصصات وزارة الزراعة بقيمة مليون دولار عما هو مخصص لها في المشروع المقدم.
- 12- تحسين الخدمة الصحية وذلك بتخصيص مبلغ 2 مليون دولار من موازنة وزارة الصحة، من أجل شراء خدمات طبية من القطاع الطبي الخاص.
- 13- إصدار نظام خاص من قبل الحكومة بتنظيم عمل الأطباء العاملين لدى وزارة الصحة، بحيث يسمح لهم العمل في عيادات خاصة ضمن المجمعات الطبية الحكومية، وتحت إشراف وزارة الصحة، وتقاسم الدخل بين الاختصاصي ووزارة الصحة، والتأكيد على إغلاق عياداتهم الخاصة.
- 14- إقرار مشروع قانون المسؤولية الطبية بأقصى سرعة ممكنة وإلزام كافة الأطباء بالتأمين لدى شركات التأمين، وربط الحصول على ترخيص مزاولة المهنة بتقديم وثيقة تأمين ضد أخطاء المهنة.
- 15- التزام الحكومة بتحسين العملية التعليمية بالقيام بما يلي:-

- أ- تخصيص مبلغ لبناء 75 مدرسة.
- ب- تخصيص مبلغ لتدريب الكادر البشري العامل في وزارة التربية والتعليم.
- ج- تخصيص مبلغ للجان مختصة لإعادة النظر بالمنهاج الفلسطيني وإصلاحه وفقاً للمصلحة الفلسطينية.
- د- تشكيل لجنة وزارية لإعداد خطة تطويرية بشأن البرامج المطبقة في الجامعات الفلسطينية لضمان موائمة هذه البرامج واحتياجات سوق العمل الفلسطينية، حتى لا نكون أمام طابور من الخريجين العاطلين عن العمل بسبب غياب الرؤيا التطويرية في مجال التعليم العالي، على أن تقدم هذه اللجنة خطتها خلال ثلاثة أشهر.
- هـ- إنصاف المعلمين وذلك بزيادة رواتبهم.
- 16- الإسراع في إقرار مشروع قانون الأراضي وقانون تنظيم استغلال الأراضي الحكومية.
- 17- ضرورة قيام الحكومة بتقديم تقرير مفصل حول نشاطات لجنة إعمار قطاع غزة المشكلة من قبلها، ونؤكد على ما جاء في المادة (4) من قانون الموازنة العامة الاستثنائية للسنة المالية 2009 والذي نص على :- (" دون المساس بالحقوق وبعد إقرار المجلس التشريعي لخطة التعويض وإعادة إعمار قطاع غزة المقدمة من مجلس الوزراء يتم ما يلي:-
- د- تخصيص مبلغ (1.7 مليار دولار) لتعويض متضرري حرب الفرقان على قطاع غزة.
- هـ- تخصيص (مليار دولار) لإعادة الإعمار لما تم من أضرار خلال حرب الفرقان على غزة.
- و- يكون صرف المبالغ المذكورة في الفقرتين (أ،ب) من هذه المادة وفقاً للإمكانيات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية".

على صعيد العدالة والقضاء .

- 1- تؤكد اللجنة على ما جاء في المادة (6) في قانون الموازنة العامة الاستثنائية للسلطة الوطنية الفلسطينية للسنة المالية 2009م بشأن الجهات والمؤسسات (حكومة رام الله غير الشرعية) التي تسطو على أموال المانحين وأموال المقاصة والقروض، كما تطالب الحكومة بسرعة الملاحقة القضائية لتلك الجهات والمؤسسات.
- 2- العمل على تجهيز المحاكم وتزويدها بأحدث التقنيات وتوفير مبان مناسبة خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.
- 3- الالتزام بتطبيق قانون السلطة القضائية خاصة فيما يتعلق بتطبيق سلم الرواتب المرفق بالقانون.
- 4- إقرار مشروع قانون الهيئة الفلسطينية لملاحقة مجرمي الحرب، لتتولى المهام التي تقوم بها لجنة "توثيق" وإقرار 15 إحداثية بشكل مبدئي ضمن موازنة 2010م وإقرار الموازنة المقدمة من وزارة العدل لهذه الهيئة.
- 5- إقرار الموازنة المقدمة من وزارة العدل والخاصة بالمعهد العالي للتدريب القضائي واعتماد 10 إحداثيات جديدة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2010م.
- 6- معاملة القضاة العسكريين والشرعيين مالياً أسوةً بنظرائهم في القضاء النظامي إلى أن يتم تعديل سلم الرواتب وفقاً للسياسة المالية للدولة.
- ثالثاً: إقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010م بالأغلبية المطلقة مع التعديلات حسب الأصول.
- رابعاً: نشر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010م حسب الأصول وفور إصداره.

د. محمود الرمحي

د. احمد بحر

أمين سر

النائب الأول

المجلس التشريعي

لرئيس المجلس التشريعي

المجلس التشريعي الفلسطيني
قانون تنظيم الهيئات الرياضية*

---

* نشر في العدد السادس والسبعون من الوقائع الفلسطينية

قانون تنظيم الهيئات الرياضية رقم (2) لسنة 2010م

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي وتعديلاته، لاسيما المواد (36، 41) منه،
وعلى القانون رقم (13) لسنة 1965م بإنشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب والتربية
الرياضية بقطاع غزة،
وعلى القانون رقم (1) لسنة 1997م بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية،
وعلى القانون رقم (8) لسنة 1987م (قانون رعاية الشباب) المعمول به في الضفة
الغربية،

وعلى قانون الأندية رقم (335) لسنة 1954م،
وعلى قرار المجلس الأعلى لرعاية الشباب بتشكيل الهيئة العامة الفلسطينية للكشافة
والمرشديات بقطاع غزة لسنة 1964م،
وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي، لاسيما المادة (71) منه،
وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2010/1/12م،
وبعد أن أصبح القانون مصدراً بقوة المادة (41) من القانون الأساسي لسنة
2003 وتعديلاته،

صدر القانون التالي:

الفصل الأول

التعريفات والأحكام العامة

المادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة أدناه
ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك.

الوزارة: وزارة الشباب و الرياضة.

الوزير: وزير الشباب و الرياضة.

الهيئات الرياضية: تتمثل في الذوات التي تُؤسس من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لمدة غير معينة بهدف توفير الخدمات الرياضية وما يتصل بها من خدمات ثقافية واجتماعية وصحية وترويجية وذلك دون الحصول على كسب مادي للأعضاء.

اللجنة: اللجنة الأولمبية الفلسطينية .

الاتحاد: الاتحاد الرياضي.

النادي: النادي الرياضي والنادي الرياضي المتخصص.

النظام الأساسي: النظام الأساسي لكل هيئة رياضية.

الدائرة المختصة: دائرة تتبع وزارة الشباب والرياضة عني بشؤون تسجيل الهيئات الرياضية.

اتحاد عام المعوقين الرياضي (اللجنة البارالمبية): الإتحاد الرياضي الذي يشرف على رياضة المعاقين.

الاتحادات الرياضية القطاعية: اتحادات رياضية تشرف على الأنشطة الرياضية المدرسية للجامعات والكليات والمعاهد العليا والأنشطة الرياضية للوزارات والمصالح والهيات والمؤسسات العامة والشركات والبنوك والاتحادات الرياضية النوعية المنشأة بمقتضى أحكام قوانين خاصة.

أنواع الهيئات الرياضية وأهدافها واختصاصاتها

المادة (2)

الهيئة الرياضية هي هيئة ذات نفع عام، لا تستهدف الربح ويكون هدفها نشر وممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة التي تدخل ضمن أغراضها المحددة في نظامها الأساسي، وفقاً للسياسة العامة للدولة والتخطيط الذي تضعه الوزارة.

المادة (3)

يُ باشر النشاط الرياضي في فلسطين كل من الهيئات الآتية:

- 1- اللجنة الاولمبية الفلسطينية.
  - 2- اتحادات الألعاب الرياضية.
  - 3- الأندية الرياضية والأندية الرياضية النوعية.
  - 4- الاتحادات الرياضية القطاعية .
- ويكون لكل من هذه الهيئات استقلالها في ممارسة نشاطها واختصاصاتها المحددة بهذا القانون وفي نظامها الأساسي.

تأسيس الهيئات الرياضية وتسجيلها

المادة (4)

يُ شترط لتأسيس وتسجيل الهيئة الرياضية ما يأتي:

- 1 - ألا يقل عدد المؤسسين عن خمسين شخص بالأندية الرياضية وخمسة وعشرين شخصاً بالأندية الرياضية المتخصصة، وأربع هيئات رياضية مسجلة باتحاد اللعبة الرياضي، وثلاث هيئات رياضية مسجلة بالاتحاد الرياضي القطاعي والنوعي.
- 2 - أن يكون لها مقر ثابت ودائم للإدارة ومرافق صالحة لمباشرة الأنشطة الرياضية التي تنفذها وذلك طبقاً للشروط والمواصفات التي يصدر بها نظام من مجلس الوزراء.
- 3 - أن يكون النظام الأساسي لها مصادقاً عليه من الوزارة.

المادة (5)

- 1- على مؤسسي الهيئة الرياضية تقديم طلب خطي مستوفٍ للشروط إلى الدائرة المختصة في الوزارة وموقع من ثلاثة على الأقل من المؤسسين المفوضين بالتسجيل والتوقيع عن الهيئة الرياضية، ومرفق بثلاث نسخ من النظام الأساسي موقعة من أعضاء اللجنة التأسيسية.

- 2- يصدر الوزير قراره بشأن قبول تسجيل الهيئة الرياضية أو رفضه خلال مدة لا تزيد عن شهرين من تاريخ استيفاء شروط التسجيل.
- 3- إذا انقضت مدة الشهرين دون اتخاذ قرار تعتبر الهيئة الرياضية مسجلة بحكم القانون، وفي حالة صدور قرار من الوزير برفض التسجيل يجب أن يكون القرار مسبباً وبحق لمقدمي الطلب الطعن فيه أمام المحكمة المختصة خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تبليغهم قرار الرفض خطياً .

المادة (6)

يجب أن يتضمن النظام الأساسي للهيئة الرياضية الخاضعة لأحكام هذا القانون البيانات الآتية:

- 1 - اسم الهيئة الرياضية وعنوانها وغاياتها ومقرها الرئيسي.
- 2 - شروط العضوية وأنواعها وإجراءات قبولها أو رفضها أو إسقاطها وحقوق الأعضاء وواجباتهم.
- 3 - تنظيم الجمعيات العمومية وتكوينها واختصاصاتها وإجراءات دعوتها وشروط صحة انعقادها وصحة قراراتها.
- 4 - تشكيل مجلس الإدارة وشروط عضويته وعدد الأعضاء وكيفية انتهاء عضويتهم واختصاصات ومدة المجلس وإجراءات دعوته وصحة اجتماعاته وقراراته.
- 5 - موارد الهيئة الرياضية وكيفية التصرف فيها وطرق المراقبة المالية.
- 6 - قواعد وإجراءات إنشاء فروع الهيئة الرياضية واختصاصاتها وعلاقتها بها.
- 7 - طريقة دمج أو اتحاد الهيئة الرياضية في غيرها أو حلها وتصفياتها وكيفية التصرف في أموالها.

المادة (7)

تنشئ الوزارة دائرة تعنى بشؤون تسجيل الهيئات الرياضية وتحفظ الدائرة لغايات تنفيذ هذا القانون بما يلي:

- 1- سجل تقيد فيه طلبات التسجيل بأرقام متسلسلة تبعاً لتاريخ تقديمها.

2- سجل عام لجميع الهيئات الرياضية التي تم تسجيلها مدون فيه أسماء ومراكز نشاطها وأهدافها وأية معلومات أخرى تراها الدائرة ضرورية لذوي الشأن للاطلاع عليها.

3- سجل آخر يسجل فيه أسماء الهيئات الرياضية التي رفض تسجيلها مبيناً أهدافها وأسباب رفضها وأية معلومات إضافية ترى الدائرة ضرورة لتسجيلها.

المادة (8)

يجتمع مؤسسو الهيئة الرياضية بصفة جمعية عمومية تأسيسية ويبرم فيها بينهم عقد تأسيس للهيئة يتضمن الاسم المقترح لها، ومجال نشاطها وهدفها ومقرها واسم كل من المؤسسين ولقبه وسنه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته.

المادة (9)

ينتخب المؤسسون من بينهم مجلس الإدارة الأول ويفوض هذا المجلس أحد أعضائه مندوباً عنه ليتولى القيام بإجراءات التسجيل وعلى المندوب أن يتقدم للجهة المختصة بالوزارة بطلب تسجيل الهيئة مرفقاً به ثلاث نسخ من الأوراق الآتية:

1- بيان بأسماء الأعضاء المؤسسين وآخر بأسماء أعضاء مجلس الإدارة الأول

ويشتمل كل بيان على اسم العضو ولقبه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته.

2- عقد التأسيس، ومحضر اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية، ومحضر

الاجتماع الأول لمجلس الإدارة، وقرار المجلس بتفويض المندوب في تقديم

أوراق التسجيل.

3- بيان بمقر الهيئة، ومرافقها ومنشأتها وميزانيتها التقديرية.

4- النظام الأساسي للهيئة الرياضية المصادق عليه من الوزارة.

ويجب توقيع جميع هذه الأوراق من رئيس مجلس الإدارة وأمين السر والمندوب

المفوض بتقديمها.

المادة (10)

تقوم الدائرة المختصة بالوزارة بفحص طلب تسجيل الهيئة الرياضية ومرفقاته، ويتعين عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيدها في سجل الهيئات ونشر قرار تسجيل الهيئة الرياضية والنظام الأساسي لها في الجريدة الرسمية.

المادة (11)

باستثناء اللجنة الأولمبية الفلسطينية واتحاد عام المعوقين الرياضي (اللجنة البارالمبية) تسري أحكام التأسيس والتسجيل المذكورة أعلاه على كافة الهيئات الرياضية المحددة في المادة (3) من هذا القانون.

المادة (12)

تتمتع الهيئات الرياضية بالامتيازات الآتية:

- 1- جواز نزع الملكية لصالحها وفقاً لقوانين نزع الملكية للمنفعة العامة.
- 2 - عدم جواز التعدي على أموالها أو اكتساب أي حق عيني عليها بالتقادم.
- 3- تعفى من رسوم تسجيل عقود الملكية الرياضية .
- 4- تعفى من أي ضرائب أو رسوم مستحقة للدولة عن أي نشاط رياضي تقوم به وذلك بعد موافقة وزارة المالية.
- 5 - عند الحاجةُ صرف إعانة حكومية للهيئة الرياضية بنسبة لا تزيد عن 75% من قيمة استهلاك الكهرباء والمياه، وفقاً للضوابط التي يتم الاتفاق عليها بين الوزارة ووزارة المالية.

المادة (13)

يجوز للهيئة الرياضية تملك العقار وإجراء سائر التصرفات القانونية بشأنها بالتنسيق مع الوزارة.

الإشراف والرقابة على الهيئات الرياضية

المادة (14)

تخضع جميع الهيئات الرياضية لإشراف ورقابة الوزارة من كافة الوجوه الإدارية والتنظيمية، ويتولى الرقابة مفتشون مختصون يعينهم لهذا الغرض الوزير.

المادة (15)

يجب على الهيئة الرياضية أن تُثبت اسمها وشعارها ورقم تسجيلها وتاريخه، ودائرة نشاطها على جميع محرراتها ومطبوعاتها وسجلاتها ولا يجوز لها أن تتخذ اسماً أو شعاراً يثير اللبس بينها وبين أي هيئة رياضية أخرى.

المادة (16)

- أ. لا يجوز الاشتراك في أي هيئة مقرها خارج فلسطين إلا بعد التنسيق مع الوزارة.
- ب. لا يجوز للهيئة الرياضية أن تشترك في أية مباريات أو مؤتمرات أو اجتماعات أو معسكرات في الخارج إلا بعد التنسيق مع الوزارة وطبقاً لللائحة التي يعتمدها الوزير في شأن قواعد وإجراءات السفر خارج فلسطين.
- ج. لا يجوز للهيئة الرياضية اتخاذ أي إجراء لعقد اتفاق مع أفراد أو هيئات أجنبية في الداخل أو الخارج إلا بعد التنسيق مع الوزارة وفقاً للقواعد التي تصدرها في هذا الشأن.
- د. الهيئات الرياضية المنتسبة لهيئات دولية أو إقليمية قبل صدور هذا القانون تقوم بتسوية أوضاعها وفقاً للقانون خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون.

الجمعية العمومية للهيئة الرياضية

المادة (17)

يكون لكل هيئة رياضية جمعية عمومية تتكون من الأعضاء العاملين المستوفين للشروط التي ينص عليها نظامها الأساسي، ويجوز للوزير أن يستثني الاتحادات القطاعية والنوعية واللجان الرياضية من هذا الحكم وفقاً لطبيعتها، ويكون لمجلس إدارتها سلطات واختصاصات الجمعية العمومية.

المادة (18)

تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية العمومية فيما يختص بتعديل النظام الأساسي وبأغلبية ثلثي أعضاء الهيئة فيما يختص بحل الهيئة أو بإدخال تعديل في نظامها يتعلق بغرض الهيئة أو عزل أعضاء مجلس الإدارة أو اتحادها أو إدماجها ما لم يرد في النظام نص يشترط أغلبية أكثر من ذلك.

المادة (19)

للوزارة إعلان بطلان أي قرار تصدره الجمعية العمومية إذا خالف هذا القانون أو القرارات المنفذة له أو النظام الأساسي للهيئة الرياضية، ويجوز لمن تضرر من قرار صادر عن الجمعية العمومية للهيئة الرياضية تقديم طلب لدى الوزارة للنظر به خلال عشرة أيام من تبليغه به ويتم إخطار المتظلم بالنتيجة خلال 30 يوما، وللهيئة الرياضية أن تتظلم إلى الوزير من القرار المذكور خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغها به، ويجب بحث هذا التظلم وإخطار الهيئة بالنتيجة كتابة خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه.

إدارة الهيئة الرياضية

المادة (20)

- 1- فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون يكون لكل هيئة رياضية مجلس إدارة مدته أربع سنوات لا يقل عدده عن سبعة ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضوا.
- 2- يحدد النظام الأساسي اختصاصات مجلس الإدارة وكيفية تشكيله والشروط المطلوبة في أعضائه وعددهم، ولا يجوز أن تمتد ولاية رئيس مجلس إدارة الهيئة لأكثر من دورتين متتاليتين.
- 3- يتولى مجلس إدارة كل هيئة جميع شؤونها وفقا لأحكام القانون والنظم والقرارات التي يصدرها الوزير في هذا الشأن.

المادة (21)

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أكثر من هيئة من الهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون والتي تستهدف تحقيق نشاط نوعي واحد كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة الهيئة والعمل لديها بأجر.

المادة (22)

يقوم مجلس الإدارة بتعيين مدير متفرغ للهيئة وبأجر لا يجاوز ما تقرره الجمعية العمومية لا يجوز للمدير المتفرغ مزاولة أي عمل آخر في المجال الرياضي.

المادة (23)

1- ينعقد مجلس الإدارة بصورة عادية مرة كل شهر على الأقل بدعوة من الرئيس أو نائبه.

2- ينعقد مجلس الإدارة بصورة استثنائية كلما دعت الضرورة لذلك بدعوة من الرئيس أو نائبه أو بطلب من ثلث أعضائه وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور ثلثي أعضائه.

3- تتخذ قرارات مجلس الإدارة في جميع الحالات بالأغلبية المطلقة.

مادة (24)

1- عند تعذر اجتماع مجلس الإدارة بسبب الاستقالة أو الوفاة يتولى من تبقى من مجلس الإدارة (باعتبارهم لجنة مؤقتة) مهمة المجلس لمدة أقصاها شهر وتتم دعوة الجمعية العمومية خلال المدة نفسها لاختيار مجلس إدارة جديد.

2- إذا كانت الاستقالة جماعية أو لم تقم اللجنة المؤقتة بمهامها المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة يقوم الوزير بتعيين لجنة مؤقتة من بين أعضاء الجمعية العمومية لتقوم بمهام مجلس الإدارة لمدة أقصاها شهر ولدعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال ذات الأجل لاختيار مجلس إدارة جديد.

حل الهيئات الرياضية

المادة (25)

يجوز حل الهيئات الرياضية في الحالات التالية:

1- بقرار مسبب من الوزير بحل مجلس إدارة الهيئة الرياضية وتعيين مجلس إدارة

مؤقت من بين أعضائها لمدة سنة وذلك في الحالتين الآتيتين:-

أ- عدم تنفيذ قرارات الجمعية العمومية العادية أو غير العادية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدورهما.

ب- ارتكاب مخالفات مالية أو إدارية أو أخلاقية جسيمة .

و لا يجوز إصدار قرار الحل إلا بعد إخطار مجلس إدارة الهيئة الرياضية بكتاب بالمخالفات المنسوبة إليه، وانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار دون أن يقوم مجلس الإدارة بإزالة أسباب المخالفات ما لم تكن لديه مبررات تقبلها الوزارة.

2- صدور قرار من الجمعية العمومية بحل الهيئة الرياضية ويجب أن يبلغ القرار فور صدوره للوزارة ويجب أن تُنشر قرار حل مجلس الإدارة في الجريدة الرسمية خلال شهر من تاريخ صدوره.

3- لمجلس الإدارة ولكل عضو فيه التظلم من هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشره، ويجب بحث هذا التظلم وإخطار المتظلم بالنتيجة خلال ستين يوما من تاريخ تقديم التظلم، ويعتبر فوات ميعاد الستين يوما المشار إليه دون رد بمثابة رفض ضمني للتظلم يجيز له الطعن به لدى القضاء.

المادة (26)

على مجلس الإدارة الذي صدر قرار بحله و على العاملين القائمين بالعمل المبادرة بتسليم المجلس المؤقت جميع الأموال والسجلات والمستندات والموجودات.

المادة (27)

يتولى المجلس المؤقت جميع اختصاصات مجلس الإدارة ويلتزم بإزالة أسباب المخالفات التي أدت إلى حل المجلس السابق ودعوة الجمعية العمومية للانعقاد قبل انتهاء مدته ليعرض عليها تقريراً مفصلاً عما قام به خلال فترة إدارته، وكذلك انتخاب مجلس إدارة جديد في الجلسة ذاتها.

المادة (28)

أ- يُحظر على أعضاء مجلس إدارة الهيئة الرياضية التي صدر قرار بحلها أو دمجها والعاملين بها مواصلة نشاطها أو التصرف في أموالها فور صدور قرار الحل أو الدمج.
ب- يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

المادة (29)

الهيئة التي صدر قرار بحلها أو دمجها يعين لها مصفي لمدة وبأجر تحددهما الوزارة ويجب على القائمين على إدارتها المبادرة بتسليم المصفي جميع المستندات والسجلات المالية بالهيئة عند طلبها - ويمنع عليهم وعلى الجهة المودع لديها أموال الهيئة والمدينين لها التصرف في أي شأن من شؤون الهيئة أو حقوقها إلا بأمر كتابي من المصفي وتقوم الوزارة بتوجيه أموال الهيئة المحولة إلى الهيئات الأخرى التي تراها - وفي حالة الدمج تسلم الأموال المتبقية للهيئة التي أدمجت فيها.

موارد الهيئة الرياضية وأوجه إنفاقها

المادة (30)

تتكون موارد الهيئة الرياضية مما يأتي:

1- اشتراكات العضوية كما يحددها نظامها الأساسي.

- 2- التبرعات والهبات والوصايا التي يقبلها مجلس الإدارة .
- 3- ما تخصصه الوزارة للهيئة الرياضة ضمن موازنتها.
- 4- إيرادات المباريات الرياضية والأنشطة والدعاية والإعلان والحفلات .
- 5- عائدات أموالها ومشروعاتها الاستثمارية.

المادة (31)

تبدأ السنة المالية للهيئة الرياضية في الأول من شهر يناير وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من كل عام، على أن تنتهي السنة المالية الأولى للهيئة في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من السنة المالية التالية للسنة التي تبدأ فيها نشاطها.

المادة (32)

تكون للهيئة الرياضية ميزانية سنوية وحساب ختامي يجري إعدادهما طبقاً للأصول المحاسبية المقررة ويبين النظام الأساسي قواعدها إجراءات وشروط الصرف من الميزانية.

المادة (33)

- 1- على الهيئة الرياضية أن تنفق أموالها فيما يحقق أغراضها، ولها أن تستغل فائض هذه الأموال في أعمال محققة للربح لضمان مورد ثابت لها، على ألا يؤثر ذلك في قدرتها على ممارسة نشاطها الأساسي.
- 2- يجب على الهيئة أن تودع أموالها النقدية باسمها الذي أشهرت به لدى أحد المصارف المرخصة ويبين النظام الأساسي للهيئة أحكام الاحتفاظ بمبالغ سائلة لمواجهة المصروفات الدورية والعاجلة.
- 3- يجب على الهيئة أن تحتفظ بالدفاتر والسجلات الإدارية والمالية التي يتطلبها حسن الإدارة ، وإن تقدمها لمن خول لهم هذا القانون حق الاطلاع عليها.

المادة (34)

لا يجوز للهيئات الرياضية الدخول في مراهنات أو مضاربات مالية بأي حال من الأحوال، كما لا يجوز لها أن تسمح بإدخال المشروبات ملاً حرمة شرعاً والمنشطات الرياضية أو تقديمها أو تناولها في مقرها أو القيام بألعاب القمار أياً كان نوعها.

المادة (35)

لا يجوز للهيئة الرياضية أن تقوم بإنشاء مبان أو ملاعب أو صالات أو غير ذلك من الإنشاءات إلا بعد التنسيق مع الوزارة.

اتحاد عام المعوقين الرياضي (اللجنة البارالمبية)

المادة (36)

- (1) ينشأ بقرار من الوزير اتحاد يسمى (اتحاد عام المعوقين الرياضي) وتكون له الشخصية الاعتبارية.
- (2) تسري الأحكام الواردة في المادة (39،41) من هذا القانون على تأسيس اتحاد عام المعوقين الرياضي .
- (3) يتولى اتحاد عام المعوقين الرياضي رعاية النشاط الرياضي للمعوقين والإشراف على هيئاتهم الرياضية على مستوى الفرق والأندية والاتحادات المحلية، وفقاً لما تحدده اللوائح و النظام الأساسي لاتحاد عام المعوقين الرياضي.
- (4) يجوز للوزير، بموجب قرار منه، أن يعدل في فئات المعوقين التابعين للاتحاد العام للمعوقين الرياضي.

الفصل الثاني

اللجنة الأولمبية الفلسطينية

المادة (37)

اللجنة الأولمبية الفلسطينية هي هيئة رياضية تتكون من اتحادات الألعاب الرياضية المدرجة في البرنامج الاولمبي وفق أحكام الميثاق الاولمبي الدولي ويكون مقرها الرئيسي الدائم مدينة القدس ويكون لها مقران مؤقتان في مدينتي رام الله وغزة .

المادة (38)

تمثل اللجنة الأولمبية فلسطين في الدورات الأولمبية سواء أقيمت داخل فلسطين أو خارجها، ويرخص لها في حمل واستعمال الشارات الأولمبية المعترف بها طبقاً للقواعد المنصوص عليها في الميثاق الأولمبي وعليه فإنه:

أ- لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري حمل اسم اللجنة الأولمبية الفلسطينية أو اتخاذ أي مسمى يثير اللبس في هذا الشأن.

ب- لا يجوز استعمال اسمها أو رمزها أو صنع هذه الأشياء أو الاتجار بها بغير إذن مسبق منها وفق أحكام الميثاق الأولمبي والشروط والأوضاع التي يقررها مجلس الإدارة.

المادة (39)

يحدد النظام الأساسي للجنة الاولمبية الفلسطينية الذي يعتمده الوزير إطار عملها وشروط العضوية وحقوق وواجبات الهيئات الأعضاء وطريقة تشكيل مجلس الإدارة وعدد أعضائه وطريقة انتخابها إنهاء عضويتهم وإجراءات دعوة المجلس وصحة اجتماعاته وقراراته وغيرها من الإجراءات التي تنظم عمل اللجنة وذلك بمراعاة القواعد المقررة من اللجنة الاولمبية الدولية.

المادة (40)

تباشر اللجنة الاولمبية الفلسطينية الاختصاصات الواردة في نظامها الأساسي وعلى الأخص ما يلي:

1- تنظيم النشاط الرياضي الأولمبي في فلسطين وتنسيق هذا النشاط بين مختلف الاتحادات في فلسطين والاشتراك معها في وضع برامجها وخططها الرياضية في حدود السياسة العامة التي تضعها الحكومة.

2- رعاية الحركة الاولمبية في فلسطين والمحافظة على القواعد والمبادئ الاولمبية وحماية الهوية في المجال الرياضي على كافة المستويات محليا ودوليا.

3- تنظيم الدورات واللقاءات الاولمبية المقرر إقامتها في فلسطين وذلك طبقا للقواعد والنظم الاولمبية والدولية.

4- الإشراف على إعداد المنتخبات والفرق التي تقرر الدولة اشتراكها في الدورات الاولمبية .

5- اختيار ممثلي فلسطين فيها طبقا للقواعد والأنظمة المقررة في اللجنة الاولمبية الدولية وما تقرر له لجان هذه الدورات واقتراح تمثيل الاتحادات المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية أو العالمية أو القارية أو الإقليمية.

6- الاشتراك مع جميع الاتحادات الرياضية الاولمبية وغير الاولمبية، في وضع برامجها الرياضية بالمقابلات مع الفرق والمنتخبات الأجنبية سواء داخل فلسطين أو خارجها.

7- الإذن باستعمال اسم ورمز اللجنة الاولمبية الدولية وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللجنة.

8- العمل على حل أية مشاكل أو نزاعات رياضية وفقا للآلية التي يتضمنها النظام الأساسي لحل النزاعات بين الهيئات.

المادة (41)

1- تكون مدة مجلس إدارة اللجنة الاولمبية الفلسطينية أربع سنوات، على أن يجري انتخاب أعضاء مجالس إدارتها في أول جمعية عمومية تعقد عقب كل دورة اولمبية صيفية، سواء أقيمت أو لم تقم، اشتركت فيها فلسطين أو لم تشارك.

2- لا يجوز أن تمتد ولاية رئيس مجلس إدارة اللجنة الاولمبية الفلسطينية لأكثر من دورتين متتاليتين.

الفصل الثالث

اتحادات الألعاب الرياضية

المادة (42)

اتحاد اللعبة الرياضية هي هيئة رياضية تتكون من الأندية الرياضية التي لها نشاط في اللعبة التي يرعاها الاتحاد، والاتحاد هو المسؤول فنيا عن شؤون هذه اللعبة في كافة أنحاء فلسطين ورفع مستواها في حدود القواعد التي يقرها الاتحاد الدولي المختص.

المادة (43)

يباشر اتحاد اللعبة الرياضية الاختصاصات الواردة في نظامه الأساسي - في إطار السياسة العامة للوزارة - وعلى الأخص ما يلي:

1- وضع السياسة العامة التي تكفل نشر اللعبة في فلسطين ورفع مستواها فنيا بين الأندية والهيئات الأعضاء.

2- إدارة شؤون اللعبة من جميع النواحي الفنية والمالية والتنظيمية ووضع برامج وخطط اشترك أعضائه في فعالياته وأنشطته، والإشراف على تنفيذ هذه البرامج ومتابعتها.

3- وضع الأسس والقواعد والبرامج التي تنظم شؤون التدريب، وكذلك الشروط والمواصفات التي يجب توافرها في المدربين الوطنيين والأجانب بالاشتراك مع اللجنة الاولمبية الفلسطينية ، على أن يعتمد ذلك من الوزارة.

- 4- المحافظة على القواعد والنظم والمبادئ الدولية للعبة وحماية الهوية ووضع القواعد والنظم الرياضية لها والمناسبة لظروف فلسطين ، وتنظيم شؤون الاحتراف وذلك كله وفقا للقواعد التي يحددها الاتحاد الدولي المختص.
- 5- تنظيم البطولات والمسابقات الرياضية بالعبة في فلسطين ووضع الأسس والشروط اللازمة لهذا التنظيم، ومنح ألقاب ومراكز الفوز والجوائز لهذه المسابقات.
- 6- إعداد المنتخبات الوطنية التي تمثل فلسطين في الدورات الاولمبية والعالمية والقارية والإقليمية وفي كافة البطولات والإشراف على تدريبها.
- 7- الإذن للهيئات والأندية الأعضاء بالاشتراك بفرقها في أية منافسات أو لقاءات مع فرق أجنبية بالداخل أو الخارج والإشراف على تنظيمها في حالة إقامتها داخل فلسطين بعد موافقة اللجنة الاولمبية الفلسطينية واعتماد الوزارة.
- 8- إجراء البحوث والدراسات المختلفة وعقد المؤتمرات لبحث أمور اللعبة ومشكلاتها وإعداد مراكز التدريب الرياضية بها وإبداء النصح والمشورة للأندية والهيئات الأعضاء والعمل على تسوية أية خلافات تنشأ بينها.
- 9- تمثيل فلسطين في المؤتمرات والاجتماعات الدولية الرياضية بالعبة وتنظيم هذه المؤتمرات والاجتماعات في حالة إقامتها داخل فلسطين وذلك بعد موافقة اللجنة الاولمبية الفلسطينية واعتماد الوزارة في الحاليتين.
- 10- اعتماد قيد وتسجيل اللاعبين في الأندية والهيئات الأعضاء واشتراكهم في المسابقات المختلفة وذلك وفقا للوائح ونظمه وطبقا للقواعد الفنية التي يقرها الاتحاد الدولي للعبة.
- 11- وضع القواعد والأسس المنظمة للاستغناء عن اللاعبين أو انتقالهم إلى أندية رياضية مقرها خارج فلسطين.

المادة (44)

لا يجوز تكوين أكثر من اتحاد واحد لأية لعبة رياضية.

المادة (45)

لا يجوز لأعضاء مجلس إدارة الاتحاد أن يتولوا بصفة مباشرة التدريب أو إدارة شؤون اللعبة في الأندية والهيئات الأعضاء به إلا علي سبيل التطوع. كما لا يجوز لهم أن يشتركوا في مباريات الاتحاد ومسابقاته الرسمية أو التحكيم في هذه المباريات.

المادة (46)

لا يجوز للأندية أو الهيئات إقامة لقاءات أو مباريات مع الفرق الخارجية داخل أو خارج فلسطين إلا بعد الحصول على موافقة الاتحاد المختص واللجنة الاولمبية الفلسطينية وبالتنسيق مع الوزارة.

المادة (47)

يضع مجلس إدارة الاتحاد اللوائح التي تتضمن الشروط والصلاحيات التي يجب أن تتوفر فيمن يشرف على اللعبة في النادي، وللنادي أو الهيئة أن يتظلم منها للوزارة ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا.

الفصل الرابع

الأندية الرياضية والأندية الرياضية النوعية

المادة (48)

النادي الرياضي هو هيئة رياضية تكونها جماعة من الأفراد بهدف تنمية وتكوين شخصياتهم بصورة متكاملة من جميع النواحي رياضيا وصحيا ونفسيا واجتماعيا وثقافياً عن طريق نشر وممارسة التربية الرياضية السليمة بينهم وبث روح الولاء والانتماء فيهم

وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم وتيسير السبل والوسائل المتعددة لشغل أوقات فراغهم فيما يفيد.

المادة (49)

الأندية الرياضية في فلسطين نوعان:

- 1- نادي رياضي عام تمارس فيه أنشطة رياضية متعددة.
  - 2- نادي رياضي نوعي ويقتصر نشاطه الرسمي على رياضة واحدة.
- وذلك وفقا للنظام الأساسي الذي تضعه الوزارة في هذا الشأن.

المادة (50)

يجب على النادي الذي يشارك في عضوية اتحاد رياضي إتباع السياسة العامة والبرامج والتوجيهات التي يضعها ذلك الاتحاد.

المادة (51)

الأندية التي يشترك في عضويتها فلسطينيون وأجانب، يجب أن تكون أغلبية مجلس الإدارة فيها من الفلسطينيين، ويجوز بقرار من الوزير استثناء بعض الأندية من هذا الشرط.

المادة (52)

يجب أن تكون المقار الإدارية والمنشآت الرياضية للنادي صالحة لممارسة الأنشطة المختلفة المحققة لأغراضه ومزودة بالأدوات والمهمات اللازمة وأن تكون مقامة وفقا للتصاميم والمخططات التي تضعها الوزارة والاشتراطات الفنية والصحية والإنشائية التي تحددها الجهات المختصة ذات الصلة.

المادة (53)

يجب أن يكون للنادي سجلاته الإدارية والمالية اللازمة لتنظيم أعماله، بالإضافة إلى السجلات الرياضية بالأنشطة وذلك وفقاً للنظام الأساسي للأندية.

الفصل الخامس

الاتحادات الرياضية القطاعية

المادة (54)

1- تشأ بموجب نظم للتأسيس تصدر وفقاً لأحكام هذا القانون، اتحادات رياضية قطاعية، مع عدم الإخلال بعموم ما تقدم، تكون كل من الاتحادات الآتية اتحادات قطاعية وهي:

(أ) الاتحاد الرياضي المدرسي.

(ب) الاتحاد الرياضي للجامعات والكليات والمعاهد العليا.

(ج) الاتحاد الرياضي للوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والبنوك.

2- تعتبر اتحادات قطاعية كل من الاتحادات الرياضية المنشأة بمقتضى أحكام قوانين خاصة.

3- تحدد اللوائح كيفية التعاون والتنسيق ما بين الاتحادات الرياضية القطاعية والهيئات الرياضية الواردة بالقانون فيما يتعلق بالأنشطة الرياضية.

الفصل السادس

حظر التطبيع الرياضي مع العدو

المادة (55)

لكل من يُنظم أو يُسهل أو يُمارس أي نشاط رياضي مع العدو الصهيوني يُعتبر أنه مرتكباً جناية ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن عشر سنوات، وتُعاقب الهيئة

المخالفة بفرض غرامة لا تزيد عن 20,000 دينار أردني (شرون ألف دينار أردني) أو ما يعادلها بالعملة المتداولة مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد.

2- للوزير أن يقرر حل الهيئة الرياضية المخالفة أو دمجها في هيئة أخرى.

3- كل من رو ج أو شجع على التطبيع الرياضي مع العدو الصهيوني يعتبر أنه مرتكباً لجنحة يعاقب عليها القانون.

الفصل السابع

أحكام عامة

المادة (56)

تعتبر جميع الهيئات الرياضية القائمة قبل نفاذ هذا القانون مٌسجلة رسمياً على أن تقوم بتوفيق أوضاعها وفق أحكامه خلال مدة أقصاها سنتين تاريخ نفاذه وإلا اعتبرت مخالفة لأحكام القانون.

المادة (57)

يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (58)

يُلغى كل ما يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة (59)

على الجهات المختصة كافة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

صدر في غزة بتاريخ: 2010/02/12 ميلادية
الموافق 28/صفر/1431 هجرية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

قرارات بقانون

*

المجلس التشريعي الفلسطيني

قرار بقانون بشأن موعد اقتراع أفراد الشرطة وقوى الأمن*

* نشر في العدد الحادي والستون من الوقائع الفلسطينية

قرار بقانون رقم (1) لسنة 2006م بشأن موعد اقتراع أفراد الشرطة وقوى الأمن

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
بعد الإطلاع على المادة (43) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،
أصدرنا القرار بقانون التالي:

مادة (1)

يسمح لأفراد الشرطة وقوى الأمن الاقتراع على مدار ثلاثة أيام تسبق الموعد المحدد لبدء الاقتراع تحدد بقرار من لجنة الانتخابات المركزية، على أن يتم البدء بفرز الأصوات من صناديق الاقتراع لأفراد الشرطة وقوى الأمن في نفس الوقت الذي يتم فيه بدء فرز صناديق الاقتراع في الانتخابات العامة، باعتبار أن العملية الانتخابية كل متكامل، ويجري الاقتراع طبقاً لنفس الأحكام والإجراءات المطبقة في يوم الاقتراع المحدد بالمرسوم الرئاسي.

مادة (2)

يعرض هذا القرار بقانون على المجلس التشريعي لإقراره في أول جلسة يعقدها بعد صدوره.

مادة (3)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القرار بقانون.

مادة (4)

على جميع الجهات المختصة كلٌ فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القرار بقانون اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2006/1/19 ميلادية.

الموافق: 19/ ذو الحجة / 1426 هجرية.

محمود عباس

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية



المجلس التشريعي الفلسطيني

قرار بقانون بشأن تعديل قانون الانتخابات*

---

* نشر في العدد غير الاعتيادي من الوقائع الفلسطينية

قرار بقانون رقم (4) لسنة 2006م
بشأن تعديل قانون الانتخابات
رقم (9) لسنة 2005م

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
بعد الإطلاع على القانون الأساسي المعدل وتعديلاته،
وعلى قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005م
وعلى النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،
أصدرنا القرار بقانون التالي:

مادة (1)

تعدل المادة الثانية من قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005م بإضافة الفقرة (5) على
المادة (2) وذلك على النحو التالي:
5- يكون أعضاء المجلس التشريعي المنتخبون أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني
فور أدائهم القسم القانوني وفقاً لأحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

مادة (2)

يعرض هذا القرار بقانون على المجلس التشريعي لإقراره في أول جلسة يعقدها بعد
صدوره.

مادة (3)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القرار بقانون.

مادة (4)

على جميع الجهات المختصة-كل فيما يخصه-تنفيذ أحكام هذا القرار بقانون اعتباراً
من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية

.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ : 2006/02/07م

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية